الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

الأحد 14 ماي 2023

التكوين

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

مدير مدرسة الفنون الجميلة طرشاوي بلحاج لـ "الشروق":

لجنة لمراجعة وتحيين البرامج والحسم في وصاية وزارة التعليم العالي قريبا

كشف مدير المدرسة العليا للفنون الجميلة، طرشاوي بلحاج، في حوار مع "الشروق اليومي" عن تفاصيل استلام الوصاية البيداغوجية النهائية من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كما أكد أن حل المشاكل البيداغوجية للمؤسسة يعد من أبرز أولويات الإدارة قبل انطلاق الموسم الدراسي المقبل.

حاوره: محمود بن شعبان

□□ **بصفتكم مديرا جديدا للمدرسة، ما هي الاستراتيجية التي سطرتموها لحل المشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة في السنوات الأخيرة؟**

■ أغلب المؤسسات التعليمية تعاني من مشاكل. وهذا أمر بديهي بالنظر إلى المسؤولية الموكلة إليها، والمدرسة العليا للفنون الجميلة تسير تحت وصايتي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الثقافة والفنون، وهي تضم أزيد من 300 طالب، بالإضافة إلى 100 موظف و30 أستاذا، وأنا بصفتي مديرا جديدا على رأس المؤسسة، وضعت سلما للأولويات ورتبت المشاكل بحسب أهميتها، وأول نقطة ركزت عليها أكثر هي المشاكل المتعلقة بالتكوين البيداغوجي وتفاصيله كالامتحانات والدروس والاحتياجات البيداغوجية للطلبة، بالإضافة إلى القانون الأساسي للمؤسسة الذي نتجت عنه الكثير من المشاكل، لذا، اعتمدنا على دفتر الشروط الذي وضعته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ونحن في تواصل دائم معها لتجسيد مختلف التعديلات في انتظار استلام الوصاية البيداغوجية النهائية مع بداية الموسم الجامعي القادم.

وهناك أيضا أولويات مكملة، متمثلة في وضعية الأساتذة التي نستدعي إعادة النظر من أجل التحسين من مردوده في العمل، وبالمقابل، علينا الأخذ بعين الاعتبار نقص الأساتذة بسبب إحالة الكثير منهم على التقاعد، ولهذا، فنحن أمام تحدي إيجاد البديل لتعويضهم بحسب التخصص وتحديد صيغة قانونية لإيجاد طريقة تعاقد تسمح بالاستعانة بخبرتهم لفترة أطول، في ظل النقص الكبير في أساتذة الفنون على مستوى المؤسسات الجامعية.

اشتكى الطلبة مؤخرا من بعض المشاكل التي أثرت سلبا على مردودهم الدراسي، فهل تم حلها؟

سبق وأن ذكرت أن المشاكل البيداغوجية من بين الأولويات التي عملت رفقة الإدارة على حلها منذ التحاقي بالمؤسسة، حيث قمنا بعدة اجتماعات في هذا الشأن، ودرسنا مختلف الملفات المتعلقة بالمنحة وتصنيفها بحسب الأحقية، ليتم صبها للطلبة مباشرة بعد استلام الميزانية، أما مشكل الإيواء فقد طرحناه على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التي أبدت تعاونا كبيرا في هذا الشأن، ونحن بصدد دراسة عدة صيغ لإيجاد حل نهائي لهذا المشكل في القريب العاجل.

□□ **في ظل التطور السريع في مجال الفنون، هل اتجهت المدرسة إلى تحيين برامجها؟**

■ حاليا، تعتمد المدرسة العليا للفنون الجميلة على نسخة البرنامج المعينة في سنة 2018، إلا أننا شكلنا لجنة مصغرة لإعادة النظر في البرامج ومراجعتها وتحيينها مع الأخذ بعين الاعتبار نظام التعليم كال "أل. أم. دي" والنظام الكلاسيكي بالشكل الذي يعود بالفائدة على الطالب والمنظومة على حد سواء.

□□ **كيف تسهم المدرسة في مرافقة خريجيها في سوق الشغل؟**

■ مهمة المدرسة الأساسية هي التكوين، فهي تضمن تقديم الجوانب النظرية والتطبيقية للطلبة وفق برنامج دراسي مضبوط يسمح لهم بولوج سوق الشغل مباشرة بعد التخرج، كما أن تكوينهم يجعلهم مطلوبين لتنفيذ بعض المشاريع حتى خلال دراستهم وهذا دليل على قدراتهم العالية في مجالات تخصصهم، مما يسمح لهم بتبييد الطريق أمامهم لما بعد التخرج، كما أن الدولة الجزائرية تمشي وفق توجه يخدم فئة الشباب بالأهمية الواسعة التي توليها لإنشاء المؤسسات الناشئة التي تعتبر خطوة مهمة في دخول سوق الشغل، والحمد لله، أصبحنا نرى نتائجها في الواقع عبر تجسيد العديد من المشاريع التي منحت فيها الأولوية لأصحاب هذه المؤسسات من الشباب دون اللجوء إلى الأجانب، كتزيين الفضاءات العمومية، وتصميم الواجهات والمشاركة في التظاهرات الوطنية والدولية، كما أصبحنا كمؤسسة نستفيد من خبرة هؤلاء الخريجين ومؤسساتهم الناشئة في تقديم الخدمات لنا في الكثير من المرات.

□□ **هل أثرت هجرة خريجي المعاهد الفنية إلى الخارج على نقص المؤطرين؟**

■ طبيعة التكوين في المعاهد والجامعات الفنية تعطي مساحة أكبر للإبداع، في ظل مشكل "الشهادة" ومعادلتها، وهو ما يدفع بالمتخرجين إلى التوجه نحو الجامعات الأجنبية، لمزاولة دراستها ودخول سوق الشغل، لكن نحن متفائلون خيرا بتقدم مشروع معادلة الشهادة وفتح فرع الدكتوراه كخطوة قطعت أشواطا لا بأس بها، وسترى النور قريبا. وبالتالي، سيتم القضاء، نهائيا على هذا المشكل مما سيسهم في توفير جيل جديد من المكونين من خريجي المدرسة.

□□ **إلى أي مدى يمكن أن تسهم اتفاقيات الشراكة بين المدرسة ومختلف المؤسسات في دعم الطلبة وحتى المتخرجين؟**

■ تبقى المدرسة العليا للفنون الجميلة محط أنظار الكثير من المؤسسات العمومية والخاصة نظرا لما تقدمه من تكوين ثري، لذا، نسعى دائما إلى الانفتاح على الأوساط الاجتماعية والساحة الثقافية، ولهذا تبقى أبوابنا مفتوحة لكل الاقتراحات التي تفيد الطلبة، وقد سبق وأن أمضينا العديد من الاتفاقيات سواء مع السفارة الإيطالية بالجزائر، بالإضافة إلى مشروع توقيع اتفاقية مع سفارة "التشيك" والعديد من المناحف والجامعات في المستقبل القريب لفتح المجال لتعاون مشترك يعود بالفائدة على الطرفين.

□□ **مع اقتراب نهاية الموسم الدراسي الحالي، كيف تجرى الاستعدادات لاستقبال الدخول الجامعي المقبل؟**

■ كخطوة أولى لاستقبال الموسم الجامعي المقبل، سطرت المدرسة العليا للفنون الجميلة برنامجا للتعريف أكثر بالمؤسسة ونوعية التكوين فيها وذلك من خلال المشاركة في العديد من الأبواب المفتوحة على التكوين خلال شهري افريل وماي، حيث شاركنا مؤخرا في فعاليات الأسبوع الوطني الإعلامي والأبواب المفتوحة على التوجيه المدرسي والمنظم من طرف وزارة التربية الوطنية، بحضور وزيرة الثقافة والفنون، ووزير التكوين والتعليم المهنيين ووزير الاتصال، ومشاركة مدراء مراكز التوجيه المدرسي والمهني، ومستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني وممثلي القطاعات، وذلك بهدف تقديم التفاصيل حول التكوين الذي تقترحه المدرسة العليا للفنون الجميلة والشهادة الممنوحة للمتخرجين والبرنامج الدراسي المعتمد لتقريب المؤسسة من الشباب خاصة المتمدرسين في الطور الثانوي والمقبلين على اجتياز شهادة الباكالوريا.

□□ **بعد استحداث ثانوية خاصة بالفنون، هل هناك معايير جديدة خاصة للالتحاق بالمدرسة؟**

■ على العموم تبقى المعايير المعتمدة للالتحاق بالمدرسة العليا للفنون الجميلة نفسها، بالمقارنة مع السنوات الماضية، التي تتمثل في ضرورة الحصول شهادة البكالوريا واجتياز امتحان القبول المبرمج بتاريخ 11 و12 سبتمبر القادم، لكننا نعد طبعا التحاق عدد هام من طلبة الثانوية الفنية بالمدرسة خاصة في ظل نوعية التكوين الذي تقترحه الشعب الفنية التي تم استحداثها هذه السنة في مرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي بالثانوية الوطنية للفنون "علي معاشي"، حيث سنشهد بداية من السنة الدراسية القادمة 2023-2024 تنظيم أول بكالوريا في شعبة الفنون التي تتكون من جذع مشترك آداب وجذع مشترك علوم وتكنولوجيا، وتستغرق مدة الدراسة فيها سنتين وتميزها أربعة خيارات (الموسيقى، الفنون التشكيلية، المسرح، السمعي البصري)، وهو ما يسهم في خلق قاعدة تكوين مهمة لدى الملتحقين بالمدرسة العليا للفنون الجميلة.

□□ **كيف يمكن لثانوية الفنون أن تسهم في استقطاب الطلبة إلى مدرسة الفنون الجميلة؟**

■ التوجيه إلى مختلف الشعب العلمية والتكنولوجية وغيرها ينطلق من مرحلة الثانوي، ومع استحداث ثانوية خاصة بالفنون والتحاق الشباب بها عن قناعة سيسهل من عملية توجيه توجيههم إلى التخصصات الفنية في الجامعة كونهم خطوا الخطوات الأولى في المجال الفني مما سيسمح بانضاح الرؤية أمامهم، على عكس ما كان معمولا به في السابق، حيث كان الطلبة ينتقون تخصصاتهم بعد حصولهم على شهادة البكالوريا، وبالتالي، فإن الثانوية الفنية هي المرحلة المثلى لشق الطريق نحو عالم الإبداع.

□□ **سطرتم برنامجا خاصا بشهر التراث، كيف سيتم إشراك الطلبة فيه؟**

■ سيستفيد الطلبة خلال النشاطات المسطرة في إطار شهر التراث من العديد من اللقاءات والمحاضرات المبرمجة من تنشيط أساتذة ومختصين على غرار نجيب فرحات وزبير هلال، كما ستنشط المصممة الإيطالية "باربارا ليمان" محاضرة بعنوان "محاكاة النوعية لتطوير الفكرة النقدية"، فيما سيقدم مصطفى نجاي كتابه الذي يحمل عنوان "الفنون المعاصرة في الجزائر"، وينشط الفنان جمال بوعلي لقاء حول "طريقة الحفاظ على القطع الفنية كموروث"، فيما يقدم توفيق فاضل محاضرة حول "التصميم والفنون الشعبية".

البحث العلمي والتطوير

التكنولوجي، والابتكار

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

يدخل حيز الاستغلال هذه السنة

استحداث فرع اقتصادي لمركز البحث في الميكانيك

يتجه مركز البحث في الميكانيك بقسنطينة إلى استحداث فرع اقتصادي تابع له، يسعى من خلاله إلى تسويق الابتكارات المطورة على مستواه، إذ من المنتظر أن ينطلق استغلال الفرع الجديد هذه السنة، موازاة مع العمل على تثمين عدة منتوجات، وإبرام اتفاقيات شراكة مع متعاملين اقتصاديين وصناعيين.

وكشف مدير المركز، الدكتور بنية حاج محمد، في اتصال بالنصر يوم أمس، أن هذا الفرع الاقتصادي سيعمل بصفة مستقلة، والهدف من خلاله تثمين وتسويق المنتوجات المطورة، مع الشركاء الاقتصاديين، إذ من المنتظر أن يُشرع في العمل على مستواه هذه السنة، بعد الانتهاء من الإجراءات الإدارية.

وأضاف المتحدث أن المركز بصدد العمل على منتج بديل للأعضاء الاصطناعية المخصصة للساق، في إطار الشراكة مع الديوان الوطني لأعضاء المعوقين الاصطناعية ولواحقها، ويأتي ذلك من منطلق تحقيق أحد أبرز أهداف المركز، وهو إيجاد مكمن المشكلات على مستوى المؤسسات الاقتصادية والصناعية واقتراح حلول لها على المدين القريب والبعيد.

من جهة أخرى، كشف الدكتور نية أنه سيتم إدخال ستة نماذج لمحطات قياس المطر حيز التسويق قريبا، بعد حصولها على الاعتماد، إذ سيستفيد منها مختلف الشركاء الذين يحتاجون إلى قياس الأمطار، على غرار الديوان الوطني للأرصاد الجوية، وزارة الفلاحة، و وزارة الأشغال العمومية، ومن أهم مميزاتها سعرها المنخفض، بالإضافة إلى تقنياتها ومعلوماتها التي ستكون محمية.

ويرافق المركز، حاملي المشاريع وأصحاب الشركات الناشئة من طلبة جامعيين، في إطار تطبيق القرار الوزاري رقم 1275 المحدد لكيفية إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة، من خلال التكوين وتوطين المؤسسات، خاصة وأن هذا الصرح العلمي يملك محطة تكنولوجية للنمذجة والهندسة العكسية على مستوى تكنوبول هضبة قسنطينة، مخصص حصريا لأصحاب الشركات الناشئة.

وتم إبرام اتفاقية في وقت سابق مع شركة متخصصة في استيراد وإنتاج قطع الغيار بالنسبة للشاحنات، بغرض تكوين المهندسين، والمرافقة في دقة الرسم الصناعي، واستخدام الهندسة العكسية من خلال وضع مخططات دقيقة لقوالب تسمح بإعادة صناعة قطع غيار.

إسلام.ق

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

جمعتهم النّدوة الأولى للكفاءات الجزائرية العالية المقيمة بالخارج

عودة الأدمغة المهاجرة إلى الجزائر الجديدة

أكد مشاركون في النّدوة الوطنية الأولى لـ"الكفاءات الجزائرية العالية المقيمة بالخارج" أمس، بالعاصمة، أهمية توفير بيئة مستقطبة للجالية الجزائرية في الخارج للمشاركة في مخططات التنمية الشاملة.

كمال. ب

أكد المدير العام للكفاءات الوطنية بالخارج بوزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، محمد سعودي، في مداخلة خلال افتتاح هذه النّدوة المنظمة من طرف النادي الجزائري للتميز والكفاءات العالية، تحت عنوان "الكفاءات الجزائرية المقيمة بالخارج: دعامة التنمية الوطنية"، حرص السلطات العليا في البلاد، على استقطاب الكفاءات الجزائرية بالخارج باعتبارها "رأس المال الأعظم والمصدر الذي تنهل منه البلاد لنقل العلم والخبرات والمعرفة"، وكشف عن التحضير لـ"إطلاق مشروع تعاون يجسد مشاركة الكفاءات الجزائرية في الخارج، على أرض الواقع حسب اختصاص كل فئة ليتولى بذلك المجتمع المدني مكانته الحقيقية في التعاون مع الجهود الرسمية".

ودعا رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني، نور الدين بن براهم، من جهته إلى " الخروج من فكرة النشاطات والانتقال إلى مقاربة المشاريع بتحديد التحديات والقيمة المضافة التي يمكن إضافتها للجزائر"، فيما أعرب ممثلو الهيئات الرسمية الحاضرون في النّدوة، عن استعدادهم للاطلاع على أفكار الأدمغة الجزائرية والاستفادة من خبرتهم، خاصة وأنهم أثبتوا كفاءتهم وتركوا بصماتهم في الدول الأجنبية التي يقيمون فيها.

وأكد عدد من ممثلي الكفاءات الجزائرية بالخارج، ضرورة تفعيل آلية التواصل بينهم كأصحاب خبرات وبين الهيئات المختصة للاستفادة من تجاربهم وتوطين خبراتهم تدريجيا، على حد تعبير البروفيسور صلاح الدين نويلي.

من جهته أكد محمد إبرير، خبير الهندسة المقيم بتركيا، استعداد الكفاءات الجزائرية " بالخارج لنقل خبراتهم التكنولوجية الحديثة، عن طريق توحيد الصف وتحقيق التعاون لتجسيد تبادل الخبرات ميدانيا"، بينما أشار البروفيسور حميد منوار، المقيم بقطر، إلى "قدرة الجزائر على لعب دور كبير في استقطاب المشاريع الكبرى عالميا لما تحوزه من إمكانيات".

واستعرض عدد من الكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج، خبراتهم عبر 3 جلسات تتعلق بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والأمن الطاقوي والبيئي، وكذا الأمن الصحي والغذائي والمائي.

وتطرق الدكتور نصر الدين بلقاسم، العامل بجامعة دبي، إلى مستقبل واجهة الدماغ الحاسوبية الذكية في تحسين حياة المعاقين وكبار السن عن طريق الذكاء الاصطناعي وترجمة إشارات الدماغ إلى أوامر.

وأوضح الدكتور أمين بن ساعد، المقيم بقطر وهو من بين المشرفين على الجانب الرقمي في تحضير كأس العالم بقطر 2022، سبل كسب رهانات التحول الرقمي في النّقل واللوجستيك والإدارة الميدانية.

الفجر

للمشاركة في مخططات التنمية الشاملة

الدعوة لخلق بيئة تستقطب الجالية الوطنية بالخارج

■ أكد مشاركون في الندوة الوطنية الأولى " للكفاءات الجزائرية العالية المقيمة بالخارج" أمس السبت أهمية خلق بيئة مستقطبة للجالية الجزائرية في الخارج للمشاركة في مخططات التنمية الشاملة. وفي مداخلة له خلال افتتاح هذه الندوة المنظمة من طرف النادي الجزائري للتميز والكفاءات العالية تحت عنوان "الكفاءات الجزائرية المقيمة بالخارج: دعامة التنمية الوطنية" أكد المدير العام للكفاءات الوطنية بالخارج بوزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج محمد سعودي حرص السلطات العليا في البلاد على استقطاب الكفاءات الجزائرية بالخارج باعتبارها رأس المال الأعظم والمصدر الذي تنهل منه البلاد لنقل العلم والخبرات والمعرفة.

وفي السياق ذاته كشف سعودي عن التحضير لإطلاق مشروع تعاون يجسد مشاركة الكفاءات الجزائرية في الخارج ميدانيا حسب اختصاص كل فئة ليتولى بذلك المجتمع المدني مكانته الحقيقية في التعاون مع الجهود الرسمية. ومن جهته دعا رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني نور الدين بن براهم إلى الخروج من فكرة النشاطات والانتقال إلى مقاربة المشاريع وذلك بتحديد التحديات والقيمة المضافة التي يمكن إضافتها للجزائر. وفي ذات الإطار أعرب ممثلو الهيئات الرسمية الحاضرون في هذه الندوة عن استعدادهم للاطلاع على أفكار الأدمغة الجزائرية والاستفادة من خبرتهم سيما أنهم أثبتوا كفاءتهم وتركوا بصماتهم في الدول الأجنبية المقيمين بها.

وفي هذا الخصوص أكد عدد من ممثلي الكفاءات ضرورة تفعيل آلية التواصل بينهم كأصحاب خبرات وبين الهيئات المختصة للاستفادة من تجاربهم وتوطين خبراتهم تدريجيا على حد تعبير البروفيسور صلاح الدين نوبلي. وبدوره أكد خبير الهندسة المقيم بتركيا محمد إبرير استعداد هذه الكفاءات كإطارات بالخارج لنقل التكنولوجيات الحديثة عن طريق توحيد الصف وتحقيق التعاون لتجسيد تبادل الخبرات ميدانيا. كما أشار من جانبه البروفيسور حميد منوار المقيم بقطر إلى أنه بإمكان الجزائر أن تلعب دورا كبيرا في استقطاب المشاريع الكبرى عالميا لما تحوزه من إمكانيات.

وبالمناسبة استعرض عدد من الكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج خبراتهم عبر 3 جلسات تتعلق بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والأمن الطاقوي والبيئي وكذا الأمن الصحي والغذائي والمائي وتطرق في هذا الإطار الدكتور بجامعة دبي نصر الدين بلقاسم لمستقبل واجهة الدماغ الحاسوبية الذكية في تحسين حياة المعاقين وكبار السن عن طريق الذكاء الاصطناعي وترجمة إشارات الدماغ إلى أوامر. ومن جهته أوضح الدكتور أمين بن ساعد المقيم بقطر وهو أحد المشرفين على الجانب الرقمي في تحضير فعاليات كأس العالم بقطر 2022 سبل كسب رهانات التحول الرقمي في النقل واللوجستيك والإدارة الميدانية.

■ رضوان م

COMPÉTENCES ALGÉRIENNES ÉTABLIES À L'ÉTRANGER

Prêtes à contribuer à l'effort national

LE CLUB ALGÉRIEN D'EXCELLENCE ET DES HAUTES COMPÉTENCES, CRÉÉ IL Y A TROIS MOIS, A ORGANISÉ, HIER, la première édition du symposium national des compétences algériennes résidant à l'étranger sous le slogan «Les compétences algériennes résidant à l'étranger, pilier du développement national et durable».

Ph : Louiza A.

La première édition du symposium des compétences algériennes établies à l'étranger a été marquée par la diversité des spécialités représentées par des compétences algériennes venues de plusieurs pays dont le Canada, le Qatar, la Corée du Sud, la Pologne et les Emirats arabes unis. Alors que d'autres sont intervenus par vidéoconférence. Chacun dans son domaine d'expertise, les professeurs qui ont participé à cet espace organisé en workshop ont présenté leur expérience et suggéré des solutions s'agissant des sujets qui relèvent de l'actualité économique et scientifique telles la robotique, l'agriculture durable, l'innovation, l'intelligence artificielle, la nanotechnologie. L'occasion leur a été également propice pour exprimer leur entière disponibilité à apporter leur contribution à l'effort national visant l' essor de l'économie nationale et le développement de la connaissance.

Leur représentant, Salah Eddine Noubli, expert en pétrole, diplômé de l'Université de NewYork, a souligné que cette rencontre permettra aux experts d'échanger leurs expériences dans l'espoir d'apporter des éléments de réponse à des problématiques soulevées au niveau local. La présidente du Club, Faïza Bouzegza, a indiqué que l'Algérie, à l'instar d'autres pays, fait face aujourd'hui à de nouveaux défis économiques, technologiques et sociaux, d'où l'impératif de fédérer les synergies. «Nous devons mobiliser toutes les compétences algériennes et renforcer la cohésion nationale pour pouvoir relever les défis actuels et s'adapter aux mutations que connaît aujourd'hui le monde dans divers domaines», a-t-elle souligné. De son côté, le directeur général des compétences auprès du ministère des Affaires étrangères et de la Communauté nationale à l'étranger, Mohamed Saoudi, a mis l'accent sur l'importance qu'accordent les pouvoirs publics à l'élite nationale établie à l'étranger, rappelant l'engagement n°51 du président de la République qui «vient renforcer la place de la diaspora algérienne en la faisant participer au développement national global et durable».

UN NOUVEAU MÉCANISME POUR ACCOMPAGNER LA DIASPORA

Le représentant du MAE a souligné que tous les efforts consentis auparavant pour impliquer la diaspora algérienne dans le processus de développement ont échoué. Ce qui l'amène à dire que le temps est venu de changer de paradigme et d'aller vers une participation effective de l'élite algérienne établie à l'étranger. «Il s'agit de donner un nouveau départ pour une participation réelle, concrète et durable, chacun dans son domaine de compétence, dans la concrétisation des plans de développement national», a-t-il proposé. Et d'inviter «nos compatriotes à l'étranger à s'inscrire sur la base de données de toutes les représentations diplomatiques et consulaires pour nous permettre de les connaître et faire appel à eux pour la concrétisation de projets concrets». Ce portail permet, a-t-il précisé, d'ériger une passerelle entre les compétences locales et celles établies à l'étranger pour participer réellement au développement local. Sans donner plus de détails, Saoudi a fait savoir que le MAE, en collaboration avec d'autres départements ministériels, s'attelle à mettre en place un mécanisme permettant d'accompagner la diaspora algérienne pour la réussite de leurs projets. Le représentant de la commission chargée des affaires étrangères au Conseil de la nation, Omar Dadi Addoune, a, lui également, souligné l'importance que revêt cet espace de concertation et d'échange d'expériences. Le président de l'Observatoire national de la société civile, Noureddine Benbrahem, a relevé que cette première rencontre met en avant l'opportunité de répondre aux besoins locaux en matière de développement, d'investissement et de transfert de technologie mais aussi de renforcer le dialogue entre les compétences algériennes. «C'est également une opportunité pédagogique et de formation qui permet à des milliers de jeunes Algériens de s'imprégner de ces expériences réussies.

C'est ce qui leur donnera de l'espoir», a-t-il affirmé, tout en exhortant les participants à changer d'approche de gouvernance et à sortir de cette rencontre non pas avec des recommandations, mais avec l'installation d'équipes de travail qui devront se pencher sur des programmes de développement applicables.

■ **Wassila Ould Hamouda**

L'EXPRESSION
Le Quotidien

L'UNIVERSITÉ 3 DE CONSTANTINE

Une dizaine de start-up domiciliées

L'université 3 de Constantine Salah Boubnider a abrité une cérémonie conviviale annonçant un bel avenir à des créateurs de start-up. une dizaine d'entre eux ont pu bénéficier d'attribution d'espaces pour domicilier leurs projets au pôle d'innovation (technopole valley Constantine). Ce dernier a été ouvert récemment à la même université. Cette décision entre dans le cadre de la résolution du 12 mai 1975 prévoyant labellisation de projets des entreprises start-up, aussi bien pour les étudiants que pour les chercheurs. La résolution de ce problème qui a été longtemps considéré comme un handicap essentiellement lié au financement des projets innovants permettra enfin aux initiateurs de projets ayant une valeur sûre sur le marché de réaliser leurs objectifs. Les attestations de domiciliation et les clés des bureaux ont été remises à leurs bénéficiaires au cours de cette cérémonie, en présence de représentants du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique et des responsables de l'accélérateur public des start-up « Algérie Venture » et du Fonds de financements des start-up. Ces derniers sont spécialisés dans le e-commerce (applications et site Web pour plusieurs secteurs comme la santé, le tourisme et l'éducation), l'économie verte, l'énergie renouvelable, l'Intelligence artificielle (IA), la robotique, l'électronique, et l'apiculture intelligente, entre autres. Il est question de la première promotion de bénéficiaires. Néanmoins, une autre sélection est prévue dans ce sens devant répondre aux normes établies par les autorités centrales pour l'octroi d'espaces de domiciliation à la technopole valley. Pour rappel, le pôle d'innovation a été inauguré le mois de février à l'université Salah Boubnider par les ministres de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, et de l'Économie de la connaissance, des Start-up et des Microentreprises, lors d'une visite d'inspection et de travail. Il dispose outre les espaces de domiciliation (plus de 400 espaces), des annexes du Fonds de financement des start-up et de l'accélérateur public des start-up « Algérie Venture ». Dans ce contexte, le représentant du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, le Pr. Ahmed Mir a mis l'accent sur « l'importance des start-up dans la création de la richesse », soutenant que « l'État œuvre à travers ce genre d'infrastructures a accompagner les jeunes versés dans le domaine de l'innovation pour faire de l'université la locomotive du développement économique national ».

I.G.

Horizons

EAUX NON CONVENTIONNELLES

Projet d'une plateforme expérimentale à Tipasa

L'UNITÉ DE DÉVELOPPEMENT DES ÉQUIPEMENTS SOLAIRES DE BOU ISMAÏL, WILAYA DE TIPASA, relevant du Centre de développement des énergies renouvelables, se prépare à lancer un projet innovant qui, une fois concrétisé, sera le premier en son genre en Algérie, d'autant qu'il s'inscrit dans l'effort national visant la sécurité hydrique.

Une plateforme expérimentale englobant une variété de procédés de traitement des eaux usées pour leur réutilisation ainsi que pour le dessalement d'eau de mer est en voie d'être réalisée. «La concrétisation de cette plateforme est un projet exécuté en collaboration avec le ministère de tutelle, à savoir le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, représenté par la direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique», tient d'abord à préciser Mohamed Abbas, directeur de l'Udes. L'emplacement du projet est prévu dans l'annexe de l'unité à El Hamdania dans la commune de Cherchell. «La particularité avantageuse de ce projet déjà réalisé dans les pays développés technologiquement est qu'il utilise une énergie renouvelable. Sur le plan technique, l'Udes, à travers ses prototypes et ses dispositifs en la matière déjà réalisés, est prête et la concrétisation de ce projet est un rêve pour nos chercheurs, à plus forte raison que c'est l'unique projet du genre à l'échelle nationale», soutient-il. La voie pour donner corps à cette initiative est déjà balisée. «Nous avons déjà eu l'aval administratif , reste désormais l'accord du financement», confia-t-il. Cette plateforme expérimentale profitera entre autres aux étudiants en master et aux doctorants. Pas que ! «Cette plateforme est destinée également pour les industriels intéressés par le créneau, d'autant plus qu'elle offre des solutions diversifiées», indique-t-il. Selon lui, la sphère de la recherche n'évolue plus à la lisière du monde socio-économique, elle est au centre de ce réseau. «La plateforme en question sera une valeur ajoutée pour la wilaya et le secteur de la recherche», préconise-t-il. Et d'ajouter : «Nous avons actuellement des partenaires économiques que ce soit dans le secteur privé ou public avec lesquels nous avons tissé et nous tisserons des relations dans le sens où notre unité leur fournit des solutions innovantes dont la finalité est de booster l'économie nationale». Pour lui, il n'est plus question de concevoir des projets éminemment académiques. «L'orientation actuelle est de proposer des projets applicables ciblant notamment des secteurs stratégiques de l'économie nationale», conclut-il.

■ **Amirouche Lebbal**

اتفاقيات الشراكة

والتعاون الجامعي

النصر
ANNASR
يومية كل القراء

لتثمين تراث ميلة القديمة

اتفاقية بين الولاية ومؤسسات بحث علمي

وقّع مدير الثقافة والفنون لولاية ميلة، باسم الوالي، أمس السبت، اتفاقية تعاون علمي وثقافي مع ممثلي ثلاث مؤسسات بحثية جامعية مهتمة بتاريخ ميلة القديمة. ويتعلق الأمر بالوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الوطني للبحث في تهيئة الإقليم وجامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر، كما تم الإعلان الرسمي عن فتح فضاء لمركز التوثيق والتراث بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية بميلة.

الاتفاقية عمرها خمس سنوات قابلة للتجديد، وتأتي في إطار تعزيز التعاون العلمي تنفيذا لتوجيهات الحكومة بين المؤسسات البحثية الجامعية والمؤسسات العمومية الأخرى المحلية والوطنية، لما يشكله التراث الثقافي لمدينة ميلة من أهمية وقابلية للدراسة والبحث، وذلك ضمن إطار منظم و اهتمام مشترك، تنخرط فيه المؤسسات التابعة للأطراف الموقعة من كليات، أقسام، مخابر بحث وهيئات ومديريات ولائية .

وتهدف الاتفاقية كذلك بحسب ما جاء في المادة الثانية منها، إلى تحديد طرق التعاون بين الأطراف في ما يتعلق بتفعيل البحث العلمي والأثري وتثمين التراث المادي والتاريخي الذي تزخر به ولاية ميلة، بما فيه عصور ما قبل التاريخ، التاريخ القديم والوسيط وكذا التاريخ المعاصر المتعلق بالحركة الوطنية وتاريخ الثورة، علما بأن مدينة ميلة نشأ ونشط فيها اثنان من مفجري الثورة هما عبد الحفيظ بوالصوف ولخضر بن طبال.

وقد تقرر تسطير برنامج سنوي متفق عليه تقره لجنة توجيه وإشراف ممثلة لمختلف الأطراف، ويتم من خلاله إنجاز دراسات بيداغوجية وتنقيب، معالجة، تثمين ونشر هذه الدراسات، مع توسيع مجال البحث ليشمل المواقع المحيطة بمدينة ميلة القديمة ومسجد سيدي غانم والواقعة داخل إقليم الولاية، مع الالتزام بحقوق الملكية الفكرية المعمول بها وطنيا.

وقبل توقيع الاتفاقية، زار والي ميلة إحدى قاعات المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية أمبارك بن صالح و وافق على تحويلها لمركز للتوثيق والتراث خاص بمدينة ميلة القديمة ومحيطها، أما رئيس جمعية أصدقاء ميلة القديمة، البروفسور عبد العزيز السقني، فاستعجل في تدخله الإسراع في فتح نواة لمعهد التاريخ بالمركز الجامعي، عبد الحفيظ بوالصوف، حتى يواكب هذا الأخير نشاط البحث التاريخي الجاري حاليا بالولاية.

إبراهيم شليغم

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

في لقاء جمع الطرفين بجامعة جندوبة التونسية

التوقيع على 25 اتفاقية بين الجامعات الحدودية الجزائرية والتونسية

● عقد رؤساء الجامعات الحدودية الجزائرية التونسية، في اليومين الماضيين بجامعة جندوبة التونسية، لقاء تقييميا لسير اتفاقية التعاون المشتركة الجزائرية والتونسية 5+5 والتي تضم خمس جامعات جزائرية حدودية مع نظيرتها التونسية.

ويتعلق الأمر بجامعات الولايات الحدودية الجزائرية، الوادي، تبسة، سوق أهراس، عنابة والطارف، وكذا نظيرتها لولايات جندوبة، صفاقس، قفصة والقيروان. وحضر اللقاء الافتتاحي رئيس ديوان وزير التعليم العالي التونسي ووالي ولاية جندوبة، كما حضر اللقاء رؤساء الجامعات الحدودية الجزائرية والتونسية ونوابهم.

وقدّم منسق الجامعات الجزائرية، البروفيسور عمر فرحاتي، رئيس جامعة الوادي، عرضا كرونولوجيا حول اتفاقية التعاون واللقاءات بين الجانبين الجزائري والتونسي التي تمت في إطار اتفاقية 5 + 5 منذ إمضاء الاتفاقية الأخيرة بين الوزارتين في شهر مارس 2022 مرورا باللقاء المشترك بجامعة عنابة في نوفمبر 2022. كما عرض فرحاتي مختلف النشاطات المنجزة والمبرمجة خاصة المنصة الرقمية التي تتضمن المعطيات البحثية للأساتذة والباحثين من الطرفين وكذا مخابر البحث وإمكانياتها المتعددة، وتحدّث عن التحضيرات للقاء الدولي الدكتورالية، الذي ستنظمه جامعة الوادي في شهر ديسمبر 2023.

وتلت ذلك كلمة رئيس جامعة قابس بصفته منسقا للجامعات التونسية الذي فتح النقاش حول مختلف أطر التعاون بين الطرفين. وتناول المشاركون في الجلسة التقييمية لاتفاقيات الشراكة، بحث سبل تعزيز أواصر التعاون والتبادل الطلابي والبحث العلمي بين الجامعات، كما تمت مناقشة مخرجات لقاء نواب رؤساء الجامعات الجزائرية والتونسية والتي شملت عدة نقاط، منها تقييم وتنفيذ مخرجات لقاء الطرفين بجامعة عنابة في نوفمبر الماضي واقتراح برامج تنفيذية مشتركة قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، كما ثمّن المجتمعون مدى تقدّم المنصة الرقمية للباحثين ومخابر البحث وتوسيع استعمال هذه المنصة وانخراط كافة الأساتذة الباحثين فيها، بالإضافة إلى مناقشة تخصيص عدد من الطلبة للتبادل في إطار الدكتوراه من الطرفين بعد مراسلة الوزارتين للنظر في ضرورة مراجعة بعض الشروط القانونية بغية تسهيل عملية التبادلات الطلابية والبحثية للأساتذة.

واقترح المجتمعون برمجة لقاءات علمية ما بين ممثلي المخابر في الميادين والموضوعات ذات الأهمية العلمية المشتركة، وكذا إقامة ملتقيات في الموضوعات ذات الأولوية والاهتمام المتبادل، كما تمت المصادقة على استضافة جامعة الوادي للجلسات التقييمية الثالثة المبرمجة في شهر ديسمبر القادم، موازاة مع تنظيم منتدى علمي دولي حول الأيام الدكتورالية الدولية ومعارض الابتكار وإنجازات الطلبة والعديد من النشاطات الثقافية والرياضية.

وقد توّجت الجلسات التقييمية بالتوقيع على 25 اتفاقية توأمة بين الجامعات الجزائرية ونظيرتها التونسية لتمكين وتجسيد البنود والنقاط المذكورة ضمن اتفاقية الإطار 5+5 بين الجامعات الجزائرية والتونسية الحدودية.

خليفة قعيد

الفجر

تم الاتفاق على أهم المشاريع التي سيتم تجسيدها مستقبلا

توقيع اتفاقيات تعاون بين جامعات جزائرية وتونسية في إطار التوأمة والتعاون

■ قامت 5 جامعات جزائرية بتوقيع إتفاقيات تعاون وشراكة مع 5 جامعات تونسية " جامعة جندوبة، جامعة قفصة، جامعة صفاقس، جامعة القيروان، جامعة قابس.

وفي إطار الزيارة التي قادته إلى الجمهورية التونسية تحت غطاء التعاون الجزائري التونسي (5+5) فقد تمت الاتفاقية بين جامعة الشيخ العربي التبسي ممثلة في مدير الجامعة البروفيسور قواسمية عبدالكريم، رفقة الوفد المرافق له، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس، جامعة شادلي بن جديد الطارف، وجامعة باجي مختار عنابة، جامعة حمة لخضر الوادوكل من الجامعات التونسية.

وتأتي هاته الإتفاقيات في مجال التوأمة بين الجامعات الخمس، و تعزيز أواصر التعاون والتبادل الطلابي، والبحث العلمي بين الجامعات ، كما تم بهاته المناسبة عرض أرضية رقمية مطورة بجامعة تبسة لفائدة الاساتذة الباحثين الجامعات المنضوية تحت لواء الاتفاقية(5+5)، كما تم الاتفاق على أهم المشاريع التي سيتم تجسيدها مستقبلا منها :دورات الشهادات والمؤتمرات والندوات بين الجامعات، مشاريع بحثية ودراسات تعاونية، المنشورات الأكاديمية والعلمية التعاونية، تبادل طلبة طوري الليسانس والماستر، تبادل أعضاء هيئة التدريس والبحث، و تبادل المنشورات الأكاديمية والوثائق العلمية.

■ ح.ن

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

SONATRACH

Convention de coopération avec l'Université d'Oran 1 sur la valorisation des déchets pétroliers

L'Université d'Oran 1 Ahmed-Ben Bella a signé une convention cadre de coopération avec le Groupe Sonatrach pour accompagner la recherche scientifique dans le domaine de la valorisation des déchets pétroliers, a-t-on appris mercredi du doyen de la Faculté des Sciences naturelles et vie Mellouk Zoheir.

La convention-cadre, signée mardi en présence des responsables de l'Université d'Oran 1 Ahmed-Ben Bella et des représentants de la Direction centrale de la recherche et du développement de Sonatrach, stipule que «Sonatrach accompagnera une équipe de recherche affiliée à la Faculté des Sciences naturelles et de la vie de l'Université d'Oran 1 qui a trouvé une solution scientifique et technique pour le traitement et la valorisation des déchets pétroliers».

Cette solution, a indiqué M. Mellouk, sera développée d'ici à deux ou trois années, précisant qu'il sera mis en place, ultérieurement, une unité de fabrication du biogaz, biocarburant et de la bioénergie.

Le doyen de la Faculté des Sciences naturelles et vie a ajouté que le groupe Sonatrach acquerra et fournira les équipements de laboratoire et de recherche nécessaires et les produits chimiques utilisés dans la recherche, en plus de permettre aux membres de l'équipe et aux étudiants de solliciter l'assistance de ses experts dans le domaine de la valorisation et du traitement des déchets pétroliers.

M. Mellouk a mis l'accent sur l'importance du projet de recherche inhérent à la valorisation des déchets pétroliers pour Sonatrach, permettant de traiter et de valoriser des quantités importantes de déchets qui résultent des différentes opérations du Groupe dans le domaine de la production de matières énergétiques et de dérivés pétroliers, en plus de les revaloriser et de les exploiter dans la production du biogaz, du biocarburant et de la bioénergie propre.

APS

انلحدمات الجامعية

Le Quotidien
Edition Nationale d'Information D'ORAN

AÏN TÉMOUCHENT

Du nouveau pour la saison estivale

Mille nouveaux lits fournis par la résidence universitaire de la wilaya de Aïn Témouchent viendront renforcer les capacités d'accueil durant la saison estivale, selon le directeur du tourisme et de l'artisanat Mohammed Bensaoud. Parmi les dispositions visant à renforcer les capacités d'accueil cette saison, la résidence universitaire d'Aïn Temouchent a réservé 500 chambres d'un total de 1.000 lits mis à la disposition des familles désirant passer leurs vacances d'été et ce, conformément à la convention signée entre les ministères du Tourisme et de l'Artisanat et de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, portant exploitation des résidences universitaires durant la saison estivale, a précisé M. Bensaoud lors de l'installation de la commission de wilaya de préparation de la saison estivale.

La wilaya d'Aïn Témouchent recense actuellement 41 établissements hôteliers d'une capacité d'accueil globale totalisant 6.534 lits et le parc hôtelier devra être renforcé, cette année, par cinq nouveaux établissements hôteliers d'une capacité d'accueil de 240 lits. Le wali d'Aïn Témouchent M'hamed Amoumen a souligné, lors de l'installation officielle de la commission de wilaya de préparation de la saison estivale, que le nombre de plages autorisées à la baignade sera augmenté grâce à l'ouverture de la plage El Mordjane de la commune de Terga qui a bénéficié de travaux d'aménagement et de réhabilitation, outre 17 autres plages ouvertes aux estivants durant les saisons précédentes. M. Amoumen a adressé aux différents secteurs concernés par la préparation de la saison estivale, notamment les présidents d'APC des communes côtières, des instructions pour veiller "à la gratuité des plages, le contrôle périodique des bénéficiaires du droit de concession pour respecter les conditions en fixant l'espace d'exploitation des parkings, l'affichage clair des tarifications, même pour les bénéficiaires du droit de concession portant location de parasols et les autres activités balnéaires".

Le wali a, en outre, insisté sur l'interdiction de stationnement des plaisanciers et des jet-skis au niveau des plages, afin de préserver la sécurité des estivants et veiller à assurer la permanence au niveau des salles de soins des plages, intensifier les efforts de contrôle par les équipes relevant du secteur du commerce et le prélèvement périodique d'échantillons de l'eau de mer pour analyses par les services compétents afin de préserver la santé et garantir la sécurité des estivants.

النشاطات والندوات العلمية

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

البطولة الوطنية الجامعية لكرة السلة 3/3

10 منتخبات جامعية تشارك في حمّام بوحجر

تنتهي، غدا بمدينة الحمّامات المعدنية حمّام بوحجر بولاية عين تموشنت، فعاليات البطولة الوطنية الجامعية لكرة السلة 3 ضد 03، التي عرفت مشاركة 10 منتخبات في صنفي الذكور والإناث ممثلة لـ10 ولايات، والتي امتدت من 11 إلى 14 ماي الجاري.

وحسب الدكتور عبد القادر زيادي مدير جامعة بلحاج بوشعيب، فإن البطولة من تنظيم الرابطة الوطنية للرياضة الجامعية، وكذا الرابطة الولائية للرياضة الجامعية، بالتنسيق مع جامعة بلحاج بوشعيب، التي تنظم هذه البطولة في طبعتها الثانية على التوالي، مذكرا بأن الموسم الماضي تأهل فيه الفريق المحلي إلى البطولة العالمية. ويتمنى الظفر بكأس هذه البطولة، وتمثيل الجزائر في المحافل الدولية.

وعن تنظيم البطولة، يقول السيد محمد عزوار مدير الشباب والرياضة، إن التظاهرة جاءت تحت الرعاية السامية لوالي الولاية، تحت إشراف الدجياس، بالتنسيق مع جامعة بلحاج بوشعيب. كما إن البطولة لها بعدان، منها الرياضة الجامعية، والترويج للسياحة المحلية ومكتسبات الولاية، من مقومات سياحية.

محمد عبيد

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

دكاترة جزائريون يتحدثون لـ ''المساء'' عن الزليج

لا وجود لفن خالص والزليج الجزائري عريق النشأة

اقتربت" المساء" من بعض الدكاترة المشاركين في ملتقى "الزليج، فن معماري... تاريخ حضاري ومرآة للهوية الثقافية الجزائرية"، الذي نظم في الفترة الأخيرة بجامعة البليدة (2) "لونيسي علي"، وطرحت عليهم عدة أسئلة عن أصول الزليج الجزائري وخصوصياته، فكان هذا الموضوع.

لطيفة داريب

الدكتورة زكية راجعي: الاستعمار هدم معظم زليج الجزائر

دحضت الأستاذة الدكتورة زكية راجعي، أستاذة تخصص آثار إسلامية، مقولة وجود فن خالص، بل أكدت تأثره بفنون أخرى يعود أصلها إلى جهات مختلفة، وهو ما حدث مع فن الزليج الذي قدم من الخارج، وتحديدا من العراق وإيران، ثم تحول إلى فن محلي. وأضافت أنه في فترة الحكم العثماني، كان المغرب العربي منطقة واحدة، لهذا ما نجده في الجزائر - مثلا -، موجود أيضا في تونس - مثلا -. والعكس صحيح، خاصة أن "الصنايعي" كان ينتقل بسهولة بين هذه المناطق، ويعمل فيها بكل حرية، مشيرة إلى أن الجزم بأن فنّ ما وطني محض غير موجود في المصادر التاريخية، حتى وإن وُجد، فقد يكون من خطه، فعل ذلك، خائفا من الحاكم.

أما عن أصول الزليج، فقالت الدكتورة، إنه من الصعب تحديدها، مشيرة إلى أن فن الطلاءات مرتبط بالعراق وإيران، وهذا حسب الآثار الموجودة، وكانت تغطى به الجدران المصنوعة من الآجر. في حين أول ظهور له في بلاد المغرب، كان في الجزائر، وتحديدا في قلعة بني حماد (المسيلة)، لكن قبل ذلك، أراد حاكم القيروان (تونس) تزيين قصره، فطلب جلب قطع من الزليج، بعدها غير رأيه وقرر تزيين محراب جامع القيروان بتلك المربعات الخزفية من البريق المعدني، التي جاءته من العراق برفقة صانع.

وتابعت محدثة "المساء"، أنه حينما تعرضت القيروان للتخريب، هاجر الكثير من سكانها إلى قلعة بني حماد، تحت حكم الدولة الحمادية، التي كان يعيش سكانها في تسامح كبير، حتى أنها كانت تستقطب أناسا من دول أخرى، مثل العراق وسوريا، وهنا يظهر التشابه بين القلعة ومعالم بقونية، التي عرفت توافد السلاجقة فيها ومعهم هذا الفن، مضيفة أنه في فترة حكم الدولة الموحدية التي وحدت كل منطقة المغرب العربي والأندلس، تنقلت هذه الصنعة إلى الأندلس وزينت قصورها، مثل قصر الحمراء بالأندلس، لتعود إلى الجزائر بشكل أكثر بهاء وجمالا.

أكدت المتحدثة، محاولة قضاء الاستعمار الفرنسي على صنعة الزليج في الجزائر، حيث هدمت المنطقة الصناعية للجزائر بساحة الشهداء، كما خربت الكثير من معالمها، لتبقى بعض المدن مثل تلمسان، محافظة على بعض معالمها المزينة بالزليج. في حين وبحكم أن المغرب تعرضت للوصاية، وليس للاستعمار، مثل الجزائر، لم تتعرض معالمها للهدم ولا للتخريب، كي تحافظ على زليجها.

في المقابل، قالت الدكتورة، إنه في العاصمة حينما يقولون إن الدار بنيت بالزلايج، فهذا يعني أن صاحبها ثري، مشيرة إلى أن كلمة "زليج" تستعمل في دول المغرب والأندلس، بينما غائبة في المشرق، مثل مصر، التي تبتغي استعمال الرخام. أما عن أصل كلمة "زليج"، فيعود إلى الكلمة الإسبانية "أزوليهو"، والتي تعني "ذي اللون الأزرق"، وهي مقتبسة من كلمة "لابوليزاري"، أي الحجر الكريم الأزرق، مثل مدينة قونية التركية المزينة بالزخرفة الزرقاء.

الدكتورة أم الخير مطروح: من زليج مفصص إلى بلاطات خزفية باهرة

من جهتها، قالت الدكتورة مطروح، باحثة في المركز الوطني للبحث في علم الآثار، تخصص فترة إسلامية، إن أصول الزليج تعود إلى حضارات قديمة، لكن لا تُعنى بالرسومات المتعارف عليها، وقد ظهر في شكل زليج مفصص في القرنين 13 و14ميلادي، في حين كان قد عُرف في الفترة العثمانية على شكل تشكيلة من أربعة مربعات صغيرة، تضم زخارف نباتية أو هندسية أو كتابية، استجلبت من إيطاليا وهولندا وتونس، هذه الأخيرة عمل صناعها على تقليد الزليج القادم من دول أخرى، مضيفة أنه في منطقة القلايين، بدأ تقليد رسم زهرة القرنفل، ثم ويفعل الحركة العمرانية، وصل الزليج إلى الجزائر، لحاجة حكامها في تأثيث قصورهم، فاشتروا الزليج من إيطاليا وإسبانيا وتونس في القرن 16، علما أنه كان موجودا في القرنين 13 و14 في تلمسان، لكن بشكل آخر (زليج مفصص)، ليتطور، كما سبق وأن ذكرته الدكتورة، إلى بلاطات خزفية في غاية الجمال، مثل تلك الموجودة في "حصن 23" و"دار عزيزة" بالقصبة.

وذكرت الدكتورة أنواع رسومات الزليج التي تم تقليدها في بلدان المغرب العربي، وهي زهرة القرنفل وزهرة اللوتس ومخالب الأسد، تظهر بالدرجة الأولى في قصور القصبة، وحتى في تلمسان ووهران وقسنطينة، وإن كان ذلك بشكل أخف، نظرا لقلة تأثير الحكم العثماني في هذه المدن، أما في تلمسان، فنجد هذه الزخارف في مواقع قليلة، مثل دخلة ضريح سيدي بومدين، لتطالب بالاعتماد على الزليج في بناء قصور جديدة.

عبد المجيد قاسمي الحسني: الزليج الجزائري متميز بألوانه ورسوماته

أما الدكتور عبد المجيد قاسمي الحسني، باحث في الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، وأستاذ محاضر بجامعة البليدة "2"، فأشار إلى تضارب المقاربات حول أصول الزليج بين الباحثين، إلا أن المتفق عليه، أن الزليج العمراني تم إنتاجه في الحضارة الإسلامية، مع توسع الفتوحات الإسلامية، حيث ورثها الفرد المسلم عن من احتك بهم من الحضارات المجاورة (الحضارة الرومانية والحضارة الفارسية)، التي كانت توظف تقنيات التبليط من فسيفساء وغيرها، لتجسيد مشاهد لمواضيع حياتية اجتماعية وغيرها، كمشاهد الحروب والصيد، إلا أن الفرد المسلم قام بتطوير هذا المكتسب، بإضافة تقنيات جديدة وتجسيد مضامين حسب خصوصية المجتمعات الإسلامية، لينتج لنا الزليج بشكله المعروف.

أما عن أصول الزليج في الجزائر، فقال الدكتور قاسمي الحسني، إنها تعود إلى عهد المرينيين، حيث استخدم في المنازل والقصور، خاصة في المدن الحضرية (الجزائر، قسنطينة، تلمسان). كما تكمن خصوصيات الزليج الجزائري في تقنيات تجسيده، وفي طبيعة الألوان والأشكال المستخدمة فيه، والمضامين والتعابير والدلالات المحمولة فيه، والتي يعكس فيها على العموم، الخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري، كما يتميز ببعده الجمالي الذي يبرز براعة الفنان والحرفي الجزائري على مر العصور.

في المقابل، اعتبر رئيس ملتقى الزليج، أن تنظيم هذه الفعالية مرده فتح مجال البحث في ميدان التراث والموروث الثقافي الجزائري، باعتبار أن من لا تراث له، لا هوية له، وأن من لا هوية له، لا وجود له. وتابع أن هذه الفعالية نظمت أيضا بمناسبة شهر التراث، وتحضيرا لمشروع "البليدة عاصمة الثقافة الأندلسية 2025"، وقد اختير موضوع الزليج، باعتباره من الشواهد المادية التي تبرز حنكة وخبرة المعماري والحرفي والتقني الجزائري، وكذا عنوان لتراكم زخم خصوصيات وابتكارات بأياد جزائرية عبر مختلف العصور.

وتابع مجددا، أن هذا الملتقى هو بمثابة القطيعة مع كل التضاربات والتأويلات التي صاحبت موضوع الزليج في الآونة الأخيرة، كما هو رد علمي لها، من خلال تقديم مختلف المقاربات في مختلف التخصصات الإنسانية والتقنية، لإبراز حقيقة ماهية الزليج.

الفجر

لإسقاط المعلومات النظرية التي تلقاها الطلبة في مسارهم الدراسي

وفد علمي من جامعة قسنطينة 2 في عمل ميداني حول الخصوصيات الثقافية لقالمة

■ استقبلت ولاية قالمة وفدا علميا مكونا من طلبة وأساتذة باحثين في الأنثروبولوجيا (علم الإنسان) من قسم علم الاجتماع بجامعة عبد الحميد مهري (قسنطينة-2)، وذلك من أجل القيام بعمل ميداني للتعرف على الخصوصيات الثقافية للولاية.

وأوضحت الدكتورة كريمة بن دراج رئيسة قسم علم الاجتماع بجامعة قسنطينة-2، في تصريح لها على هامش مشاركة أعضاء الوفد العلمي في الدورة التكوينية الخاصة بحماية التراث التقليدي بغرفة الصناعة التقليدية بعاصمة الولاية، بأن الوفد الذي تدوم مهمته العلمية 3 أيام يتشكل من 35 فردا من الجنسين (طلبة في السنة ثانية ماستر في الأنثروبولوحيا وأساتذة باحثين مؤطرين لهم).

وأضافت ذات المتحدثة بأن حضور الوفد العلمي لهذه الورشة التكوينية المنظمة بين قطاعي الثقافة والفنون والسياحة والصناعة التقليدية بالولاية تزامنا مع شهر التراث (18 أبريل-18 مايو) كأول محطة في هذا العمل الميداني، يشكل فرصة مناسبة للباحثين الشباب من أجل التعرف على جانب هام من التراث المادي المميز لثقافة المنطقة.

من جهته، ذكر الدكتور عبد القادر بن حفيظ أستاذ علم الاجتماع بجامعة قسنطينة-2 ومسؤول التربص الميداني بأن اختيار ولاية قالمة للقيام بهذا العمل العلمي يعود إلى "تنوع وثراء تراثها الثقافي والحضاري"، مبرزا بأن العمل الميداني يهدف إلى إسقاط المعلومات النظرية التي تلقاها الطلبة في مسارهم الدراسي مع المعطيات الميدانية التي سيقومون بجمعها من خلال زيارة المواقع الأثرية والمعالم الطبيعية والسياحية التي لها علاقة بالخصوصيات الثقافية والاجتماعية والعمرانية للمنطقة وعاداتها وتقاليدها.

بدوره أفاد مدير الثقافة والفنون بقالمة، بوجمعة بن عميروش، بأن استقبال هذا الفوج العلمي يندرج في إطار التنسيق بين قطاعي الثقافة والتعليم العالي للتعريف بالموروث الثقافي الثري للمنطقة، من خلال القيام ببحوث علمية جزائرية خالصة تبرز الوجه الحقيقي للامتدادات العميقة للتراث الوطني، موضحا بأن الوفد العلمي سيقوم بزيارات ميدانية لعدة مناطق من الولاية.

وبشأن الدورة التكوينية في مجال حماية التراث الثقافي المنظمة بغرفة الصناعة التقليدية، أبرز ذات المسؤول بأنها موجهة لفائدة الإطارات المحلية لقطاع الصناعة التقليدية، وذلك في إطار تفعيل الاتفاقية المبرمة بين وزارتي الثقافة والفنون وكذا السياحة والصناعة التقليدية، مضيفا بأن الدورة التي امتدت لثلاثة أيام كانت في شكل ورشات عمل تمحورت حول الآليات والإجراءات القانونية وكذا التقنية والتطبيقية لحماية منتوجات الصناعة التقليدية. ■ ق.ج

EL MOUDJAHID

PROMOTION DU JOURNALISME

BOUSLIMANI SOULIGNE LES EFFORTS DU PRÉSIDENT TEBBOUNE

Le ministre de la Communication, Mohamed Bouslimani, a évoqué, jeudi dernier à Ghardaïa, les efforts des pouvoirs publics destinés à améliorer le service public assuré par les médias nationaux.

De notre correspondsant à Ghardaïa :
RAFIK CHENINI

Dans son allocution, lors de l'ouverture d'une session de formation sur la communication institutionnelle, M. Bouslimani a mis en avant les mesures prises par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, en matière de la promotion du journalisme, notamment à travers la mise en place des moyens nécessaires, permettant aux professionnels de la presse algérienne d'accomplir leur travail dans les meilleures conditions, mais aussi assumer pleinement leur mission de faire face aux campagnes médiatiques étrangères visant notre pays.

Cette session de formation, organisée conjointement par les ministères de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire, et de l'Enseignement supérieur et la Recherche scientifique, à l'université de Ghardaïa, s'inscrit dans le cadre d'une séries d'autres formations à travers plusieurs wilayas, dont Constantine, Tamanrasset, Béjaïa, Béchar et Tlemcen. Au total, une trentaine de wilayas doivent bénéficier de cette action, dans un contexte marqué par l'adoption par le Parlement de la loi organique sur l'information, qui constitue un nouvel élément essentiel dans la politique nationale de communication, visant à consolider les droits des journalistes et dessiner de nouveaux horizons pour ce noble métier dans l'ère de la digitalisation et des dérapages qui l'accompagnent et qui ciblent notre pays de manière systématique et dangereuse, a-t-il souligné. Face à cette situation, les professionnels de la presse nationale publique et privée doivent augmenter le degré de vigilance, en particulier par le biais de la formation qui varie dans ses spécialités pour inclure le domaine du journalisme électronique en raison de son importance dans la gestion de diverses relations entre les institutions et les personnes, a insisté le ministre.

De même, «l'État continue d'améliorer les conditions d'exercice de la profession de journalisme et par la modernisation du secteur de la Communication et l'utilisation de lois plus efficaces pour contrôler ce secteur», a-t-il poursuivi, affirmant que d'autres textes de lois, liés à l'audiovisuel et la presse électronique seraient prochainement soumis au Parlement. Cet intérêt se manifeste par la prise en charge de plusieurs axes, tels que le système juridique, l'amélioration de la formation, de la sensibilisation et de l'expansion de l'édifice institutionnel à travers la création de chaînes de télévision publiques et privées. D'autre part, le lancement de la chaîne Africa FM consacre la profondeur africaine de l'Algérie, a indiqué M. Bouslimani. Au menu de cette session, un programme de conférences débats portant sur plusieurs thématiques, notamment l'information institutionnelle, les techniques de communication de crise et la responsabilité civile et sociétale des médias. En parallèle, des ateliers de travail sont prévus sur des problématiques liées, particulièrement à l'éthique du métier ainsi que le rôle de la presse locale dans la promotion des politiques publiques de développement économique et social.

R. C.

EL MOUDJAHID

SÉCURISATION
DES FRONTIÈRES

L'EFFICACITÉ DE LA STRATÉGIE ALGÉRIENNE PROUVÉE

L'efficacité de la stratégie algérienne dans la sécurisation des frontières à l'ère des situations et des défis géopolitiques actuels a été soulignée par les participants à un séminaire tenu, hier, à l'université Ahmed-Draya d'Adrar à l'initiative de la faculté locale des sciences humaines, sociales et sciences islamiques. Lors de cette rencontre axée sur le thème «La stratégie algérienne dans la gestion des frontières entre nécessités souveraines et défis de mondialisation», les intervenants, des universitaires, des cadres de la justice et des différents corps constitués, ont mis en avant le rôle de l'Algérie dans la sécurisation des frontières imposé par les enjeux socio-économiques et sécuritaires des pays limitrophes requérant, de ce fait, la consolidation et la coordination des efforts entre ces Etats pour affronter ces défis. Le recteur de l'université d'Adrar, Mohamed Amine Benamar, a souligné, à ce propos, que cette rencontre «revêt une grande importance, du fait que la sécurisation et la protection des frontières fait partie des missions hautement sensibles et des devoirs sacrés indiscutables». M. Benamar s'est félicité de l'organisation de pareille rencontre, rehaussée par la participation des autorités locales, des représentants du Conseil national économique, social et environnemental, des représentants de la Cour d'Adrar, de la Cour suprême, du commandement régional de la Gendarmerie nationale de la 3e Région et de l'inspection des divisions des Douanes algériennes, venus l'enrichir à la faveur d'une approche de sécurisation des frontières et de la consolidation des actions préventives et de développement.

Pour sa part, le président du séminaire, Abdelkader El-Hala, de l'université d'Adrar, a indiqué que cette rencontre a pour objectif de «circonscrire les différentes menaces qui guettent l'Algérie sur son étendue territoriale frontalière, terrestre et maritime, à l'ère des défis régionaux politiques et sécuritaires, des pressions internationales et de la mondialisation dans toutes ses dimensions, l'obligeant à opter pour une approche préventive de sécurisation des frontières axée sur l'ouverture socio-économique sur ses voisins». Dans son intervention, le président de la Cour d'Adrar, Abdelouafi Khelifi, a fait savoir que ces rencontres font partie des mécanismes susceptibles de «conscientiser la société sur les risques et menaces afférents à la sécurisation de nos frontières en vue d'établir, de manière prospective, des stratégies aux divers problèmes imposés, notamment la lutte contre le crime transfrontalier, le trafic de drogues et la contrebande qui épuise aussi bien la productivité nationale que le pouvoir d'achat du citoyen, état de fait nécessitant une grande vigilance et la mobilisation de tout un chacun pour faire face à ces défis». L'universitaire de Laghouat Chemsa Bouchenafa a mis en évidence, dans son exposé, une approche sur la gouvernance de l'administration des frontières en tant qu'entité culturelle et politique reflétant l'interaction de la composante socio-économique de la société. Et d'ajouter : «Dans un contexte de globalisation et de numérisation, les développements de la notion des frontières ont fait face au problème de leur gestion qui requiert la mise au point d'une vision globale basée sur le concours et la coordination entre pays frontaliers limitrophes et les différents corps responsables de la sécurisation des frontières dans le respect de la souveraineté des pays voisins». L'intervenante a estimé que cette approche requiert l'implication des acteurs non-officiels, populations locales et opérateurs économiques, dans la sécurisation des frontières aux multiples dimensions administratives, préventives, sociopolitiques, sécuritaires, basée sur le règlement pacifique des questions conflictuelles entre pays voisins.

EL MOUDJAHID

CONSTANTINE

RÉUSSIR LE VIRAGE NUMÉRIQUE

De notre correspondant :
Issam Bouleksibat

Une conférence académique sur le thème « La transformation numérique des archives en Algérie : prérequis, défis et perspectives », s'est tenue à l'université des sciences islamiques Emir-Abdelkader, avec la participation de spécialistes de la question, qui ont débattu des facteurs de réussite du virage numérique que devront emprunter les gestionnaires des fonds d'archives, notamment ceux de documents historiques. À ce propos, le Dr Hassan Madaci, maitre de conférences en histoire et modérateur de la conférence, a déclaré : « Il est admis que la transformation numérique touche de plus en plus de secteurs, et l'objectif de la conférence est d'investiguer la situation en ce qui a trait au domaine des archives, et ce en abordant la réalité des besoins, des défis et des perspectives de cette opération vitale. Cette conférence est notre contribution à l'enrichissement de la recherche sur ce sujet important ». De son côté, le Pr Riad Bencheikh El Hocine, doyen de la faculté des lettres et civilisation islamiques de l'université Emir-Abdelkader, organisatrice de l'événement, a évoqué le lien indéfectible qui unit numérisation et mémoire historique : « Les communications données aujourd'hui abordent dans leur ensemble un sujet très sensible, la numérisation des archives, et qui dit archives, dit forcément Histoire, en ce que ces dernières représentent la mémoire de tous les évènements historiques que traverse la société et le pays, et par conséquent, la numérisation est d'une extrême importance, notamment pour les étudiants et les chercheurs, car elle permet de reconnecter les jeunes générations avec le passé ». Il convient d'indiquer que les travaux ont été répartis sur deux séances. Au menu figuraient, entre autres, les communications intitulées « La réalité de la pratique archivistique au niveau des archives de la wilaya de Constantine » (Pr Brahim Bousemoghoun) ; « Les prérequis matériels pour la transformation numérique des archives en Algérie » de la doctorante Ouahiba Sayd et « La transformation numérique des archives historiques en Algérie » du Dr Zoubir Belhouchet.

Les docteurs Mohamed Rehaïli, Intissar Delhoum et Hassan Madaci ont abordé les thèmes « Les institutions archivistiques algériennes entre la réalité et les défis de la numérisation et de la transformation numérique » ; « Les politiques archivistiques, une nécessité pour la gestion des documents électroniques dans le contexte de la transformation numérique », et en guise de conclusion, « Une vision prospective de la transformation numérique en Algérie ».

I. B.

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

GHARDAÏA

Appel à investir dans les TIC

Les participants à la 6ème session de formation sur la communication institutionnelle, dont les travaux ont été clôturés vendredi à Ghardaïa, ont insisté sur l'impératif d'investir dans les Technologies de l'Information et de la Communication (TIC), pour réaliser une communication institutionnelle efficace. Lors de la clôture de la session de formation, présidée par le ministre de la Communication, Mohamed Bouslimani, au terme de sa visite dans la wilaya, les participants ont insisté sur l'importance d'investir dans les TIC en vue de la réalisation d'une communication institutionnelle efficace, en sus d'oeuvrer davantage au renforcement de la coordination efficace entre les cellules de communication et les représentants de la presse afin de transmettre l'information en toute honnêteté et responsabilité au citoyen, et barrer la route à tous les moyens susceptibles de faire répandre la rumeur. Les participants ont présenté un exposé lors d'un atelier pratique sur les modalités d'élaboration d'une approche opérationnelle sur la conception d'un schéma de communication ayant pour objectif de mettre en avant l'importance de la communication institutionnelle en tant que facteur essentiel dans la gestion des différentes crises et problèmes du tissu social. A cette occasion, le ministre de la Communication a affirmé que cette session de formation avait réuni le plus grand nombre de participants de 10 wilayas du Sud, appelant à davantage d'efforts pour la coordination entre les cellules de communication des wilayas et les médias afin de lutter contre les fake news.

Il a supervisé avec les autorités de wilaya à Ghardaïa la séance de clôture de la cérémonie de distinction des encadreurs de cette session de formation. Le programme de cette session de formation (11-12 mai) abritée par l'université de Ghardaïa a porté sur plusieurs axes sur la communication institutionnelle abordés dans des communications académiques animées par des enseignants universitaires, suivies de débats, outre l'organisation d'ateliers pratiques. Inscrite au titre de la dynamisation du plan opérationnel du ministère de la Communication et en concrétisation de la stratégie de communication du gouvernement et le développement de la presse de proximité, cette session, organisée par le ministère de tutelle avec le concours des ministères de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire (MICLAT) et de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique (MESRS), regroupe des journalistes des médias publics, des responsables des cellules de communication des wilayas de Ghardaïa, El Oued, Biskra, Laghouat, Ouargla, Touggourt, El-Ménia, Djelfa, El-Meghaïer et Ouled-Djellal.

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

RECHERCHE

Une délégation scientifique de l'Université Constantine 2 se penche sur les particularités culturelles de Guelma

La wilaya de Guelma a reçu jeudi une délégation d'étudiants et d'enseignants chercheurs en anthropologie de l'Université Abdelhamid-Mehri (Constantine 2) devant effectuer un travail de terrain destiné à mieux connaître les particularités culturelles de la wilaya de Guelma.

La délégation, dont la mission scientifique durera trois jours, est composée de 35 personnes, des étudiants (es) de deuxième année de master en anthropologie, encadrés par des enseignants-chercheurs, a indiqué à l'APS la responsable du département de sociologie de l'Université Constantine 2, Karima Benderradj, en marge d'une session de formation sur la protection du patrimoine traditionnel à laquelle ont participé les membres de la délégation au siège de la Chambre de l'artisanat et des métiers (CAM).

Mme Benderradj a précisé que la présence de la délégation dans cet atelier de formation, organisé conjointement par le secteur de la culture et celui du tourisme et de l'artisanat dans le cadre du mois du patrimoine, constitue «la première étape de ce travail de terrain représentant une opportunité pour les jeunes chercheurs de s'imprégner d'un aspect important du patrimoine matériel spécifique à la culture de cette région».

Pour sa part, Abdelkader Benhafid, professeur en sociologie à l'Université Constantine 2 et responsable de la mission scientifique, a indiqué que le choix de la wilaya de Guelma s'explique par «la diversité et la richesse de son patrimoine culturel et civilisationnel».

La mission scientifique, a expliqué M. Benhafid, est destinée à compléter les connaissances théoriques acquises par les étudiants durant leur cursus par des connaissances pratiques au travers des visites sur les sites historiques, naturels et touristiques liées aux spécificités culturelles, sociales et urbanistiques qui singularisent la région de Guelma. Le directeur de la culture et des arts de la wilaya de Guelma, Boudjema Benamirouche, a indiqué, de son côté, que l'accueil de ce groupe scientifique s'inscrit dans le cadre de la coordination entre les secteurs de la culture et de l'enseignement supérieur pour s'imprégner du riche héritage culturel de la région à travers la conduite de recherches scientifiques purement algériennes, mettant en évidence les profonds prolongements du patrimoine national.

M. Benamirouche a également indiqué que la délégation scientifique effectuera des visites de terrain dans plusieurs régions de la wilaya de Guelma.

Concernant la session de formation sur la protection du patrimoine culturel, organisée à la Chambre de l'artisanat et des métiers, le directeur de la culture et des arts de la wilaya a fait savoir qu'elle est destinée aux cadres locaux du secteur de l'artisanat «en exécution de la convention conclue entre le ministère de la Culture et des Aarts et celui du Tourisme et de l'Artisanat».

Il a également précisé que cette session de formation de trois jours qui se décline en workshops s'articule autour des mécanismes et des mesures légales, techniques et pratiques à même d'assurer la protection et la préservation de la production artisanale.

متفرقات

الشعب

الدكتور العربي بوبكر أستاذ التاريخ بجامعة المدية لـ "الشعب":

علم التاريخ أداة فعالة لحماية التراث وتثمينه

الدكتور العربي بوبكر، أستاذ التاريخ بجامعة المدية، متخصص في التاريخ الوسيط للعالم الإسلامي وقارة آسيا. استضفناه اليوم، وأجرينا معه هذا الحوار الذي يتوزع على أربعة محاور، أولها التراث وكيفيات حمايته والتعريف به والترويج له، وثانيها علم التاريخ وضوابطه الأكاديمية وأدواته البحثية، وثالثها توظيف الإبداع الأدبي والفني للتاريخ، والكتابة بالتاريخ وللتاريخ، أما المحور الرابع فيتطرق إلى بعض القضايا المعاصرة كالاستقطاب الدولي والنيوكولونيالية، ودور التاريخ في الدفاع عن سيادة الدول وقيمها. كل هذه القضايا، يحاول د - بوبكر أن يسلط عليها الضوء في هذه السانحة.

حاوره: أسامة إفراح

■ **الشعب: تعرف اليونسكو التراث بأنه "ميراث الماضي الذي نتمتع به اليوم وننقله إلى الأجيال القادمة"..في رأيك، هل يكفي صيانة التراث وحمايته من التلف وتخزينه في المتاحف أم أنه يتوجب علينا تثمينه واستغلاله وجعله جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية؟**

■■ **الدكتور العربي بوبكر: أولا ينبغي** أن نعطي تعريفا موجزا عن مفهوم التراث، فهو كما يعترفه البعض، المخزون الثقافي المتنوع والمتوارث من الآباء والأجداد، والذي يشمل القيم الدينية والتاريخية والحضارية والشعبية، بما في ذلك العادات والتقاليد، سواء كانت مدونة في كتب التراث المختلفة، أو متوارثة أو مكتسبة..وما دام التراث نوعين، مادي ولا مادي، فإننا قد نملك القدرة على صيانة التراث المادي وتخزينه من جهة، ومن جهة أخرى، يجب استغلال هذا التراث والترويج له واستعماله كالملابس التقليدي (القشابية، القنطار، الخلخال-)، والأمر أكثر ضرورة فيما يتعلق بالتراث اللامادي الذي هو كل المظاهر غير المادية وغير الملموسة لمختلف تشكلات التراث الإنساني الذي يرتبط بشكل مباشر بهوية أصحابه أو مبدعيه، فهو ذو صلة وثيقة بالمجتمع، وهذا ما استوجب منّ العديد من القوانين لحمايته باعتباره مكونا أساسيا لثقافات الشعوب وتمايزها وتنوعها وثرائها. وهو ما يؤكده إعلان اليونسكو الذي يجسد هذا التنوع الثقافي وتعدد الهويات المميزة للمجتمعات البشرية. ومن هنا، فإنه من الضروري إيجاد طرق ووسائل تجعل عملية الاستغلال متاحة وممكنة في الحياة اليومية للمجتمعات من خلال التعريف بذلك التراث والترويج له وليس لمجرد وضعه في المتاحف المغلقة دون توظيفه في بناء الفكر الاجتماعي والسياسي، فهو في النهاية عملية ديناميكية لشحن المجتمعات وتُعزز قيمها الحضارية والثقافية من أجل تمتين الروابط الاجتماعية وتعزيز عوامل الوحدة من خلال هذا التنوع.

الدراسات التاريخية الرصينة قد تحمل الإجابة عن أسئلة الحاضر والمستقبل

■ **ما هو دور علم التاريخ في حماية التراث أولا، وتثمينه ثانيا؟**

■■ قد يكون علم الآثار كما يعتقد البعض المعني مباشرة بالتراث المادي، وقد يبدو الأمر صحيحا لأن علماء الآثار من خلال أبحاثهم واستكشافاتهم الأثرية يساهمون في إعادة إحياء كثير من المعالم، والدعوة إلى إعادة ترميمها وصيانتها من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين في الهندسة والعمران، بحيث تبقى تلك المعالم محافظة على روحها، وبالنسبة لعلم التاريخ، فإنه يسهم هو الآخر في دعم علم الآثار في المحافظة على التراث اللامادي من خلال الكتابات التاريخية التي تسهم في نقل التراث الإنساني اللامادي (عادات، تقاليد، معتقدات، فكر-)، لذلك وجدنا كثيرا ممن كتبوا في هذه المجالات، فكان لعلم التاريخ بذلك إسهامه بشكل مباشر في نقل هذا الموروث، وهنا نستشهد ما قام به نابليون بونابرت خلال حملته على مصر (1798م) حيث أمر بكتابة كل ما يتعلق بمصر في كتاب ضخم يضم عدة مجلدات (تحت عنوان "وصف مصر") يتناول تراث مصر المادي واللامادي. ومن هنا يمكن القول إن علم التاريخ أداة فعالة لعملية استمرار الموروث الثقافي، والقدرة على خلق تنمية فكرية مستدامة، وبهذا يمكن أن نثمن هذا الموروث من خلال الاهتمام بالتاريخ.

■ **كيف يمكن الترويج بنجاعة لتراثنا الثقافي؟ وهل يكفي "مجرد الترويج" لهذا التراث أم يجب أن تتبع ذلك خطوات عملية أخرى تجعلنا "نستفيد" من تراثنا أكثر؟**

■■ في ظل التكنولوجيا التي يشهدها هذا العصر، فإن أدوات الترويج كثيرة ومتنوعة، منها: وسائل الإعلام المختلفة (التلفزيون، الإذاعة، الصحف، المجلات) شبكات التواصل الاجتماعي، التسويق السياحي والمؤسسات المعنية بالشأن الثقافي، الندوات، المحاضرات، المؤتمرات... ولكن الترويج وحده لا يكفي، بل لابد أن ترافقه سياسة شاملة ذات خطط تستهدف نتائج محددة تتمثل أساسا في إيجاد آليات لاستقطاب المتلقي وتحفيزه للاهتمام بتراثه بنوعيه، وتحسيسه بأهمية ذلك، لأن التراث في النهاية هو تعبير عن هوية المجتمع وثقافته، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق بناء وعي جماعي بأهمية التراث في بناء الشخصية الجماعية، كما أنه ذو أهمية اقتصادية خاصة إذا تهيأت الظروف التي تستقطب الأجانب، فيصبح حينها موردا من الموارد التي تدعم الخزينة العمومية، من خلال السياحة الدينية والحموية والأثرية.

■ **من هو الجمهور صاحب الأولوية في عملية التعريف بالتراث خصوصا، ونشر المعرفة التاريخية عموما؟ هل هو المتلقي المحلي، أو الأجنبي؟ أم أنّ كلاهما على نفس القدر من الأهمية؟**

■■ من وجهة نظري، أعتقد أنّ المتلقي المحلي أولى بذلك، لأن الكثير منا، مع الأسف الشديد، لا يعرف الكثير عن تراثه، حتى أصبح السطو على التراث الجزائري جهارا نهارا، لأننا لا نملك الأدوات التي تدافع عن هذا التراث، وهذه في الحقيقة ليست مسؤولية الدولة فحسب، وإنما هي مسؤولية جماعية مشتركة، فالكثير من معالمنا التراثية نجهلها، والبعض مما نعلمه لا نعطيه الأهمية ولا الرعاية اللازمة، والأكثر من ذلك أن بعضه يتعرض للتخريب والإهمال واللامبالاة. وإذا هيّأنا نحن الأرضية المناسبة من خلال الترويج والاهتمام، يصبح من السهل علينا إقناع المتلقي الأجنبي.

■ **هناك من يحذّر من استسهال الخوض في التاريخ وادعاء التمكن من مفاتيحه..هل يجوز لأي كان أن يقول إنه مؤرخ؟ وهل يكفي أن يكون أحدهم مهتما بالتاريخ ليصير متخصصا فيه؟**

■■ الخوض في التاريخ ليس بالأمر السهل كما قد يتوهم البعض، لأنه علم، والعلم يحتاج إلى أدوات ومفاتيح، وقد يكون هناك من يهتم بالتاريخ ويكتب فيه، ولكنه لا يملك الأدوات والمنهج، فيغدو عمله سردا للمعلومات دون الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها المؤرخ الحقيقي، والتي تعتمد على البحث والتقصي والتشكيك والتحليل والمقارنة والاستدلال، وكل هذا يحتاج إلى دراسة وموضوعية وتعلق وقدرة وصبر وجهد..إنّ المادة التاريخية واحدة، لكن طريقة معالجتها هي التي تتفاوت حسب جودة المؤرخ.

■ **في هذا السياق، ما هي الشروط التي يجب توفرها لكي يكون البحث التاريخي رصينا، وموضوعيا، ومعتمدا للضوابط العلمية المتعارف عليها؟**

■■ حتى يكون البحث التاريخي أكاديميا لابد أن يملك الباحث أدوات كالمنهجية، التخصص، التحكم في اللغات، الانفتاح على الثقافات، الإمكانيات المادية والمعنوية الواجب توفرها. ولكن يمكن إضافة بعض الشروط، أو إن شئت، الصفات، ومنها الجد والمثابرة، إذ لابد للباحث أن يروض نفسه على الصبر والجلد والجد، الدقة والأمانة العلمية التي تتطلب الابتعاد عن الإبهام والتعميم، الشك والنقد وهي من الصفات الأساسية للباحث في التاريخ، لأن ما كتب أو نقل أو سمع قد يكون متأثرا بالأهواء الفردية والنزعات القومية والاجتماعية، التجرد هو الذي تتطلبه الكتابة التاريخية وهو البعد عن أي هوى أو أي تحيز أو فكرة مسبقة (وهذا ما جعل المستشرقين يخطئون في فهم الحضارة الإسلامية لأنهم انطلقوا من أحكام مسبقة أرادوا الوصول إليها)، النزاهة وعدم الانحياز العقائدي والقومي، وتكمن أهمية هذه النقطة في محاولة الباحث الاجتهاد في التقليل من إبراز نزعته الذاتية في الموضوع، لكن في حقيقة الأمر يبقى هذا الأمر نسبيا، وقد قيل "إن التاريخ لا يكتب بدون حب أو حقد"، إضافة إلى صفات أخرى كالصبر والترحال والشعور بالمسؤولية في كل ما يقول الباحث ويكتب.

■ **بالمقابل، هل يجب بالضرورة أن يكون ناشرو المعلومة التاريخية، كمناهج المحتوى التاريخي على وسائط التواصل الحديث، من خزيجي معاهد التاريخ؟**

■■ معرفة التاريخ تعني الجميع، لكن كتابة التاريخ مسؤولية المؤرخين، ومن هنا يمكن القول إنّ صانعي المحتوى مجرّد هواة يفتقدون إلى الأدوات والمناهج، وبالتالي تكون معلوماتهم غير دقيقة، ومصادرهم غير معروفة، قد تقود المتلقي إلى أن يبحث عن المعلومة الحقيقية في مصادرها الأساسية. فكتابة التاريخ تحتاج - كما ذكرنا سابقا - إلى أدوات ومفاتيح، وكما يقال: "لا تاريخ بلا مصادر"، في حين أنّ صناعة المحتوى قد تستعمل فيه التكنولوجيا لإيصال معلومة ما قد تكون صحيحة أو محل شك، ومن هنا لا مجال للمقارنة بين صانع المحتوى والباحث، فالأول تكون أهدافه ربحية تجارية في الغالب، في حين تكون أهداف الباحث علمية.

■ **هل البحث العلمي في التاريخ هو مهمة فردية، أم أنه مجهود عابر لأقسام علم التاريخ من جهة، وعابر للتخصصات ذات الصلة من جهة أخرى؟**

■■ في مرحلة من مراحل البحث العلمي، كان المجهود الفردي للباحث هو البارز، ولكن الآن، وفي ظل التحولات المختلفة، فإن البحث التاريخي أصبح في أمسّ الحاجة إلى العلوم المساعدة التي توفرها الأقسام الأخرى، كالإعلام والإحصاء وعلم الاجتماع، وغيرها من التخصصات التي تسهم في فهم الحوادث التاريخية وتحليلها وإبراز نتائجها وأهميتها، واستغلالها كأداة من أدوات التغيير من أجل قراءة المستقبل بتحليل سليم ومنطقي عقلاني، فاليوم، لابد من استغلال التاريخ في التنمية المستدامة وفي سيرورة المجتمع من أجل المحافظة على استمرار الوعي الجماعي والتلاحم والتضامن داخل المجتمع، من خلال إبراز الصفحات المضيئة في التاريخ والاعتزاز بها، وأيضا لابد من الاعتراف ببعض الأخطاء في ماضينا حتى نتجنبها مستقبلا.

■ **دائما في نفس السياق..كثيرا ما نقرأ عن مختلف الدول التي عرفها تاريخ بلادنا الوسيط مثلا، ولكننا نادرا ما نقرأ عن خصائصها الديموغرافية، والاقتصادية، وحتى المعارف القديمة المرتبطة بالزراعة والحرف وغيرها..هل هذا راجع إلى نقص في المراجع والمصادر؟ أم أنه قصور في الاشتغال البحثي العابر للتخصصات كما سبق القول؟**

■■ هو سؤال في منتهى الدقة..عمر البحوث التاريخية في بلادنا قصير جدا، لذلك فإن جلّ الأبحاث التاريخية ركزت على مواضيع عامة تتناول الجانب السياسي، لكنها ربما لم تتعمق أو تتوسع في المواضيع ذات البعد الاجتماعي والديموغرافي والاقتصادي، لكن يجب التنبه إلى أن هناك بعض المحاولات الجادة التي بدأت تقتحم المجالات الدقيقة في البحث من خلال الجزئيات، ولكنها ما زالت محتشمة؛ لأنها تفتقر إلى الأدوات المساعدة خاصة الإحصاء والعلوم المساعدة الأخرى.

وعلى سبيل المثال، هناك أبحاث تعتمد على ما يسمى بالبحث التاريخي المجهري (البحث الميكروسوبي للتاريخ)، أي الغوص في الجزئيات وتحليلها وتفسيرها، وتشجيع ما يعرف بالتاريخ المحلي، بحيث تتيح لنا الدراسات الدقيقة إيجاد حلول مستقبلية لكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وقد قامت في المغرب الأوسط (الجزائر) دول عديدة، لكن جل الدراسات ركزت على الجانب السياسي والعسكري إلا اليسير منها، على حساب مجالات حساسة كالزراعة والصناعة، والتجارة والطرق التجارية. ومن الأمثلة نذكر الدولة الحمادية التي قامت بالجزائر في القرن الرابع الهجري، ونجد أنّ المؤرخين والجغرافيين والرحالة وصفوها بأنها كانت دولة غنية تنتشر فيها الزراعة والصناعة والتجارة، وقال عنها ابن حوقل في كتابه "صورة الأرض"، إنّها كانت غنية بالفواكه والثمار، وموانئها نشطة، وذكر الإدريسي أنه كان فيها كثير من المواشي والثمار، وهو مثال يبرز ما كان في البلاد من خيرات ومياه، ومثل هذه الإشارات قد تقودنا إلى دراسات تاريخية ذات طابع اقتصادي واجتماعي قد تشرح لنا ما هي الأساليب والأدوات التي استعملها الحماديون لتحقيق هذه الوفرة. كما لا ننسى أن الجزائر كانت يوما ما معلورة روما من الحبوب، والاعتماد على مثل هذه الدراسات يجعلنا نعرف عوامل وأسباب تلك القوة حتى نستفيد منها في الوقت الراهن لإيجاد حلول لمشاكلنا الاقتصادية، وتحقيق ما يعرف بالأمن الغذائي كما فعل أجدادنا. كما تقودنا هذه الدراسات إلى معرفة الطرق التجارية، وإبراز أهميتها كالتي كانت تربط المغرب الأوسط بإفريقيا جنوب الصحراء، وقد يكون لذلك دور في إيجاد بدائل اقتصادية حيوية للاقتصاد الوطني في الوقت الراهن، والبعث التاريخي الجاد هو الذي يبين أهمية تلك الطرق القديمة من أجل إحيائها، كما تفعل الصين مثلا في عملية إحياء ما يسمى بطريق الحرير القديم، وتنويع مساراته وممراته. وكذلك يجب أن نفعل نحن من خلال بحوث تاريخية علمية جادة وذات بعد استشرافي.

■ **كثيرا ما نقرأ في الدراسات والأعمال الأكاديمية، خصوصا في العلوم الإنسانية والاجتماعية، أن الباحث وظف المنهج التاريخي..ما مدى دقة ذلك؟ وهل ما يستعمله الباحث هو المنهج التاريخي بمفهومه الدقيق أم أنه مجرّد سرد فيه ترتيب كرونولوجي؟**

■■ لابد للباحث، عند إنجاز بحثه، من اختيار المنهج العلمي المناسب، فهو أساسي في مختلف تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية. ولهذه المناهج آليات وخطوات من الضروري الالتزام بها من أجل الكشف عن الأسباب الحقيقية لحدوث الظاهرة المراد البحث فيها، ومحاولة فهمها وتفسيرها.

ومن بين هذه المناهج، المنهج التاريخي الذي يتتبع الأحداث التاريخية الماضية للمجتمعات لفهم واقعها وحاضرها، ومن ثمة فهم النظم التاريخية في مراحلها المختلفة، وما مرّت به من تحولات وتطورات وفق آليات يلتزم بها الباحث للوصول إلى الحقائق العلمية الدقيقة من بينها تتبع السيرورة الكرونولوجية للظاهرة المدروسة خطوة بخطوة، حتى يتمكّن من تقديم معلومات تساعد في فهم الحاضر وتقديم قراءة له، ومن ثمة التنبؤ بالمستقبل. ولا يكتفي بذلك فحسب، فبعد عملية الجمع والترتيب والتصنيف والتبويب، يعمد الباحث إلى نقد المصادر والوثائق والبيانات والمعلومات ومختلف الأدلة التي يتم الحصول عليها..وعلى الباحث أن يسير وفق منهجية علمية صحيحة أثناء بحثه، وينجنب ما يمكن أن يوقعه في الشك والخطأ والارتياب، فهذا ما تتطلبه المنهج التاريخي، وهذا ما ينبغي أن يكون، ولكن يتفاوت الباحثون في ذلك، وعدم تمكن الباحث من آليات المنهج التاريخي سيجعل عمله مجرد سرد كرونولوجي.

وإذا أسقطنا هذا التفسير على البحث في العلوم الإنسانية في الوقت الحالي، نجد، مع الأسف الشديد، أن عملية توظيف المنهج التاريخي بالتعريف الذي أشرنا إليه ما يزال غير متحكم فيه بالشكل الجيد، وهذا يعود إلى عدة عوامل منها عدم قدرة الباحث أحيانا على التحليل والتفسير، وعدم امتلاك الرصيد المعرفي الذي يتيح له التحليل والتفسير والاستدلال والاستنتاج والإسقاط على الحاضر أو استشراف المستقبل، وأحيانا فإن الباحث لا يملك الجرأة الأدبية والعلمية في مناقشة بعض القضايا، ما يدفعه إلى عرض تاريخي للأحداث دون تحليلها أو مناقشتها، وهذا ما يجعل عددا معتبرا من البحوث تفقد القيمة العلمية.

■ **لطالما كانت المادة التاريخية أرضا خصبة للإبداع الفني والأدبي بمختلف أشكاله..وإذا كان البعض يراهن من أجل الحرية المطلقة في الإبداع وتخييل الأحداث والوقائع، فإن البعض الآخر يؤكد على أن الحقائق التاريخية خط أحمر لا يجوز تجاوزه..في رأيك، هل بإمكان المبدع أن يشكل التاريخ كما يشاء، أم أن هذا الأخير مقدس لا يجوز تعويله أو تحويره وإن للضرورة الإبداعية؟**

■■ يقوم العمل الإبداعي بالدرجة الأولى على التخييل، ومن هنا فإن الإبداع يبيح للمبدع التصرف في أحداث التاريخ بوصفه مادة أولية يقوم عليها إبداعه، فهو ليس مقصودا لذاته إنما هو مادة أولية يبني عليها المبدع عمله، وإذا كان المؤرخ يهتم بالتاريخ بما يحمله من حقائق وأخبار، فإن المبدع يوظف التاريخ لأغراض فنية تخدم فكرته

●●●

الشعب

يجب الإشادة برواد الكتابة التاريخية في الجزائر والتنويه بما قدّموه للوطن

الإبداعية. ومن هنا بإمكانه أن يتصرّف في المادة التاريخية ويغيّر فيها، فيحذف أحداثا، ويضيف أخرى فيعيد تشكيله بما يخدم فكرته الأدبية والفنية. وإذا كان الإبداع يتطلب حرية، بل إن من شروط الإبداع الحرية، فلن عدا يبيح للمبدع ألا يلتزم بكل ما ورد في التاريخ. صحيح أنه لا يمكن تغيير الأحداث والتواريخ المتصلة، ولكن للمبدع الحرية في إضافة بعض الطابع الشخصية التاريخية مثلا وتشكيلها بما يناسب ورؤيته الفنية والأدبية. كما ذكرنا. لا أحد ينكر أن المبدع مسؤول عما يكتبه ولكن لا يمكن تقييد حريته حتى عندما يتعلق الأمر بالتاريخ.

ومهما كان حضور التاريخ في العمل الإبداعي سيظل هناك حدّ فاصل بين التاريخ والإبداع. يبقى الإبداع إبداعا والتاريخ تاريخا.

■ عطفا على ما سبق. وبالنظر إلى القدرة التأثير القوية للصورة والصوت على إدراك المتلقي، هل يمكن أن يحل "المتخيّل" (بفتح الياء) محل الوقائع التاريخية؟

■■ يوظف المبدع المادة التاريخية ويجرّدها من وظيفتها التوثيقية، ويعيد تشكيلها كما ذكرنا سابقا. لتقوم بوظيفة جمالية فنية ورمزية تحمل الكثير من الدلالات والإيحاءات. فيتقاطع التاريخي مع المتخيل. ومهما كانت مساحة هذا التقاطع فإن المتخيّل يظل متخيّلا. صحيح أن توظيف المادة التاريخية في مجال الإبداع بأسلوب يجذب اهتمام القارئ كما يقول جرجي زيدان يعد وسيلة لترغيب الناس في الاطلاع عليه. إلا أنّ ذلك لا يعني أن المتخيّل سيحل محل الوقائع التاريخية. وإذا أخذنا الرواية التاريخية مثلا. فهي تستمد أحداثها من التاريخ. بل ومن خلالها قد يُقرأ التاريخ. إلا أنها لا يمكن أن تكون تأريخا. لأن التاريخ يُقدّم فيها من خلال رؤية إبداعية تخييلية تخدم مواقف معينة. وتجسّد مصائر الشخصيات في لحظة زمنية محددة. لا يمكن للرواية مهما وظفت التاريخ أن تكون تأريخا.

■ تعتبر المذكرات والسير الذاتية والكتابات الشخصية من المراجع الهامة لباحث التاريخ. هل تحتوي رفوف مكتباتنا على القدر الكافي من هذا النوع من الكتب؟ ولماذا؟

■■ يلاحظ عندنا أن ثقافة كتابة المذكرات الشخصية لم ترق إلى المطلوب وهذا يعود إلى عوامل كثيرة بطول شرحها. ولكن لعل الوقت الراهن عدد قليل من المذكرات الشخصية التي كتبت والتي يعود أغلبها إلى شخصيات وسياسيين. ولكن ينقصنا الكثير. وهذا النقص يرتبط بعوامل اجتماعية وسوسيو ثقافية خاصة في مجتمعنا الجزائري الذي كانت فيه تأثيرات الاستعمار قوية خاصة في زرع الجهل والأمية. وأعتقد أن هذا الأمر يعد من العوائق الرئيسية. إضافة إلى غياب الجرأة في الخوض في مثل هذه الكتابات.

■ من جهة أخرى، ما هي محاذير الاعتماد على المذكرات والشهادات "الأحادية" في كتابة التاريخ؟ وما هي الطريقة الصحيحة والعلمية للتعامل معها؟

■■ الاعتماد على المذكرات والشهادات ملاذ ذو حدين، لأنه لا يمكن الاعتماد عليها بشكل مطلق باعتبار أنّ التاريخ يعتمد على المقارنة بين الوثائق التاريخية. فالمذكرات الأحادية لا تتيح الوصول إلى الحقيقة كاملة. خاصة وأنّ تلك المذكرات على قلتها. يغلب عليها التحفظ والكثير منها لا تلامس المواضيع الجوهرية التي ما تزال الكثير من الأسئلة تطرح حولها إلى اليوم. وما يلاحظ أن كثيرا من الرموز والشخصيات الوطنية لم تدون مذكراتها. وبالتالي أضاعت كثيرا من الفرص التي تيسر الوصول إلى المعلومات والحقائق التاريخية. وهنا لابد أن نعترف بأننا بحاجة إلى كثير من المذكرات التي تؤرخ أصحابها لحوادث تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية. أو حتى لتؤرخ لمناطقهم.

وقراءم ومدنهم. والتي منها يمكن قراءة كثير من الخصائص الاجتماعية والنفسية والثقافية وغيرها.

■ في وقت يعيش النظام الدولي حالة من الاستقطاب والتأزم.. كيف للتاريخ أن يسهم في العلاقات الدولية، إما بالسلب، كعامل للتناحر والتنازع، أو بالإيجاب باعتباره عاملا للتقارب والتعاون؟

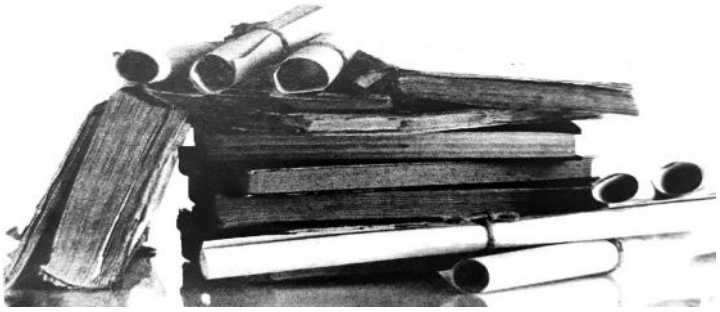

■■ العلاقات الدولية مبنية في جزء منها على تفاعلات التاريخ. وهنا نستشهد بالكثير من الأحداث التاريخية التي يمكن أن توضح الصورة بشكل جلي. فالأزمة الروسية الأوكرانية مثلا يراها البعض صراعا مبنيا على مصالح وأهداف استراتيجية، وهو أمر صحيح. ولكن إذا تمعنّا بشكل دقيق. نجد أن الأزمة تعود إلى فترات سابقة. فالاهتمام الروسي بمنطقة القرم كان منذ العهد العثماني لأن المنطقة تمثل عمقا استراتيجيا ومصلحة حيوية لروسيا، كما تمثل نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي أحداثا تاريخية جعلت الغرب يمدد نفوذه إلى العمق الروسي من خلال دعم أوكرانيا اللامشروط. وهذا مثال بسيط عن دور التاريخ في صناعة التفاعلات السياسية. كما نستدل على دور التاريخ في الصراع بين القوى في منطقة الشرق الأوسط (إيران، تركيا، مصر، سوريا)، وهنا، عادة ما نستحضر الصراع القديم بين العثمانيين والصفويين والمماليك. بمعنى أن الأحداث التاريخية هي التي تحرك عجلة الحاضر والتاريخ بمختلف التجاذبات التي تحدث بين مختلف القوى.

هما حضر التاريخ في العمل الإبداعي سيظل هناك حد فاصل بين التاريخ والإبداع

كما يمكن إعطاء صورة إيجابية لدور الأحداث التاريخية في التقارب بين الشعوب. فطريق الحرير مثلا، الذي يمتد من كازاخستان (التي كانت إحدى الجمهوريات السوفيتية) إلى صور الصين العظيم، صار منذ 2013 عاملا من عوامل التقارب بين الدول الواقعة على هذا الطريق. ورغم الكثير من الأحداث المؤلمة التي عرفها عبر العصور المختلفة. لكنه يمثل في الوقت الراهن جسرا من جسور التواصل بين مناطق ودول متعددة. وهذا يعني أن الأحداث التاريخية قد تستغل في بناء جسور التعاون وخلق تحالفات سياسية واقتصادية وجيو استراتيجية.

ونشير هنا إلى أنّ جامعة يحيى فارس بالمدية. ممثلة في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. كانت سباقة على المستوى الوطني في عقد مؤتمر دولي بعنوان "العالم الإسلامي والصين على طريق الحرير". منتصف مارس الماضي. ومثّل هذا المؤتمر. الذي كان لنا شرف رئاسته. فرصة لفتح نافذة على الدراسات الأسيوية. وإبراز العلاقة التاريخية بين العالم الإسلامي والصين. وكيف كان هذا الطريق ممرا للحركة الثقافية والدينية والتجارية في القديم وفي العصور الوسطى. ومنه انتقلت المسيحية إلى الصين. ومنه انتشر الإسلام أيضا. وعليه سافر ماركو بولو وولهم روبروك. وهيثوم الأول ملك أرمينيا وغيرهم. وانتقل الحرير وصناعة الورق ومختلف الفنون. كما كان الملتقى فرصة لإبراز سمات العلاقات الجزائرية الصينية من خلال التعريف بطريق الحرير بأبعاده التاريخية وآفاقه المستقبلية. وكانت البحوث المقدمة قيّمة وجادة. ومستشرفة للتحولات العالمية خاصة في ظل الرؤية الجديدة لطريق الحرير أو ما يعرف الآن بطريق الحرير الجديدة (الطريق البحري الفضائي التكنولوجي الرقمي) المتجاوزة لمفهوم طريق الحرير التقليدي. فكان التنبيه لضرورة أن يكون لبلدنا دور في التحولات التي يعرفها العالم. خاصة على ضوء تشكل أقطاب جديدة على غرار منظمة "بريكس" التي تعمل الجزائر على أن تكون أحد الفاعلين فيها.

■ قد يتم توظيف التاريخ وجعله أداة في يد الميوكولونيالية.. كيف ذلك؟

■■ بعد الحرب العالمية الثانية. كرّست هيئة الأمم المتحدة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ونتج عنه تحرر معظم الدول في أفريقيا وآسيا، إلا أن الروح الاستعمارية بقيت مشتعلة في قلوب الكثير من السياسيين والعسكريين والمفكرين الذين رأوا من الضروري إيجاد طرق وأساليب جديدة في الاستمرار والاستغلال والنهب. انطلاقا من تكييف النمط التقليدي للاستعمار باستعمال أدوات جديدة بأقل جهد وتضحية وأكثر فعالية، فعمل الاستعمار بعد خروجه على تقييد الدول المستقلة باتفاقيات اقتصادية، وثقافية، وتحالفات سياسية، كما هي الحال لمنظمة الكومنولث ومنظمة الفرنكوفونية، فكانت الرأسمالية المتوحشة والعولمة والاستعمار الثقافي من أساليب الاستمرار في الهيمنة وتكريس التبعية للعالم الرأسمالي. فالنيوكولونيالية أو الاستعمار الجديد كما عبر عنه المفكر الفرنسي جون بول سارتر في 1956. ونبه إليه زعيم حركة التحرير الغاني كوامي نكروما، هو وجه جديد للاستعمار لا يستعمل القوة العسكرية والاحتلال المباشر، ولكنه أكثر خطورة في تكريس التبعية الاقتصادية والهيمنة، وقد ناقش المفكرون الغربيون هذا المصطلح كما فعل جون بول سارتر (في كتابه "الاستعمار والاستعمار الجديد")، والمفكر نعوم تشومسكي ("الاتصال والتحكم والفاشية في العالم الثالث")، فالقوى المهيمنة على صناعة القرار الدولي سياسيا واقتصاديا وماليا وإعلاميا وتكنولوجيا، تستعمل الآن أدوات جديدة للهيمنة وفق استراتيجية جديدة، مثل ملف حقوق الإنسان وقضايا الديمقراطية وحق الأقليات الدينية والعرقية. والتكنولوجيا والقوة الناعمة. وفي النهاية. هي تستعمل مبدأ الميكيافيلية من أجل استمرار مصالحها في الدول الضعيفة. بهدف استمرار التبعية التي تؤدي في النهاية إلى فقدان السيادة والقرار الوطني لدى كثير من الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. إذن فإن النيوكولونيالية هي الوجه الثاني للاستعمار. أو ما يعرف بالهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية.

وهنا أفتح قوسا لأشير إلى المناورات التي يقوم بعض الفرنسيين. من مثقفين وسياسيين وحتى مسؤولين. في إيجاد تفسيرات ومبررات فيما يخص العلاقات الجزائرية الفرنسية. مستغلين بعض ملفات الذاكرة من أجل إما تبرير جرائمهم في الجزائر أو إيجاد منافذ جديدة لاستمرار الهيمنة الاقتصادية والثقافية. ومن الأفكار التي يروج لها "التاريخ المجيد للاستعمار في الجزائر" وأنّ الفرنسيين هم من أوجدوا "أمة الجزائرية"! وملف الحركى والإقدام السوداء والهجرة وغيرها.

■ من المقولات المتواترة "إن لم تكتب قصتك (أو تاريخك) فسيقوم غيرك بذلك"، ولعلها مشتقة من مقولة أرسطو الشهيرة، "الطبيعة تكره الفراغ"..إلى أي مدى تتجاوز وظيفة كتابة التاريخ مجرد "العلم بالشيء" لتكون آلية للدفاع عن قيم الدولة / الأمة وهويتها وكينونتها؟

■■ هي واحدة من العبارات التي عكست الهيمنة الاستعمارية على المنطقة العربية، فخلفاء الاستعمار من مثقفين ومستشرقين وعسكريين وإداريين هم من صنعوا الجزء الأكبر من تاريخ البلاد العربية التي كانت تحت سلطتهم، فاستهدفوا اللغة والدين والعقيدة والقيم والعادات والتقاليد. متهمين أهل الشرق عموما والمنطقة العربية تحديدا بالقصور والدونية، متناسين أن جزءًا من حضارة الغرب هي من الإرث العربي والإسلامي، رغم أن بعض المؤرخين من المنصفين من الغرب تصدوا لمثل هذه المواقف، وعلى رأسهم المؤرخ الكبير أرنولد توينبي الذي تعرض لحملة نقد كبيرة من المفكرين الغربيين، فاتهم بأنه تحامل على الحضارة الغربية، وقالوا إنه خان الغرب بسبب دفاعه عن القضايا العربية والإسلامية.

ولصياغة تاريخنا وكتابته بعيدا عن الأراء الغربية. علينا أن نجدّ ونجتهد من أجل الوصول إلى وثائقنا المتنوعة التي أخذت منا عنوة، ونعيد كتابة تاريخنا بكل موضوعية وحيادية، لابد أن نجدّد أنفسنا لكتابة تاريخنا وماضينا بدون عقدة وبكل اعتزاز. لا نلعن الظلام ولكن يجب أن نشعل الفور. تاريخنا هو مستقبلنا ومستقبل الأجيال. والتاريخ ليس مجرد العلم بالشيء كما قلت. ولكن أهم أداة للدفاع عن بلدنا وقيمنا وثقافتنا وحضارتها، من أجل زرع ثقافة الاعتزاز بالانتماء لهذا البلد. كما تمثل الكثير من الدول والشعوب التي تعتز بتاريخها وتدافع عنه بكل الأدوات والوسائل. والتاريخ أداة من أدوات الدبلوماسية والصراع في عالمنا الحالي الملبد بالتناقضات.

■ بكل صراحة..هل يحتل افتتاحنا العلمي في هذا المجال كافيا وفي مستوى تاريخ الجزائر ومواقعها، ومكانتها في الزمان والمكان؟ وما الذي يجب القيام به في رأيك؟

■■ مع الأسف الشديد، وأنت وضعت الأصبع على الجرح، إنّ الأبحاث التاريخية لم ترق إلى مستوى قيمة وعظمة الجزائر كدولة مميزة بموقعها الجغرافي كبوابة نحو إفريقيا وأوروبا، إضافة إلى الأحداث التاريخية التي عرفتها عبر مختلف الفترات الزمنية.

ولكن هذا لا يمنع الإشادة برواد الكتابة التاريخية في الجزائر الذين كان لهم الفضل في دفع جيل من الشباب نحو البحث التاريخي، وهنا ننوه بطبيعة الحال بما قدمه شيخ المؤرخين المرحوم الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله خاصة فيما يتعلق بتاريخ الحركة الوطنية وتاريخ الجزائر الثقافي ومؤلفات عديدة يعرفها الباحثين في التاريخ وحتى عامة الناس.. إضافة إلى إسهامات الدكتور موسى لقبال فيما يتعلق بتاريخ الغرب الإسلامي، وما يزال الدكتور ناصر الدين سعيدوني، رغم تقدمه في السن، يقدم جهده وما تبقى من عمره في خدمة البحث التاريخي، خاصة فيما يتعلق بالتاريخ العثماني، ويجمع كل ما يتعلق بالجزائر في هذه الفترة، وقد استضافت جامعة يحيى فارس بالمدية ممثلة في مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور الأستاذ سعيدوني أواخر أفريل المنقضي، تكريما له واعترافا بدوره في خدمة التاريخ والبحث العلمي وكانت فرصة قيمة للباحثين والطلبة حتى يستفيدوا من خبرته الطويلة في البحث والتدريس داخل الوطن وخارجه.

ولا يسعنا هنا أن نذكر الجميع ونفيهم حقهم فهناك عدد معتبر من المؤرخين الرواد، وكان ثمرة هؤلاء جيل من الأساتذة الذين تعلموا على أيديهم، أو ما يعرف بالجيل الثاني من الأساتذة. وهنا أستسمحك للإشارة إلى دور الأستاذ أحمد شريفي، رائد الدراسات الأسيوية في الجزائر (وهو التخصص الذي أنتمي إليه)، والذي كان له الفضل في تكوين وتأطير العشرات من الطلبة في تخصص العالم الإسلامي وقارة آسيا في العصور الوسطى، وهو تخصص سمح بتكوين عدد معتبر من الطلبة الذين ارتقوا في مختلف الدرجات العلمية، وفتح نافذة على تاريخ المنطقة بكل ما تمثله من قيم دينية وفلسفية وسياسية وحضارية.

ورغم هذا الجهد، والعدد المعتبر من الباحثين في التاريخ، إلا أن الدعوة ملحة في الوقت الراهن إلى تعميق الأبحاث التاريخية وتنويعها، خاصة في ظل الثراء الذي تتمتع بها الجزائر من خلال تنوع الأحداث والحقب التاريخية، مع ضرورة الإسراع في إنشاء مراكز للدراسات في هذا المجال. خاصة التي تمس البعد الإفريقي باعتباره عمقا جغرافيا وحيويا للجزائر، والبعد الأسيوي بعمقه الحضاري وأيضا بأبعاده الاستراتيجية خاصة في ظل التحولات التي يشهدها عالم ما بعد القطبية الأحادية.

يجب علينا استغلال المادة التاريخية المتوفرة وهي كثيرة ومتنوعة (نقوش، آثار، مخطوطات، أرشيف، شهود عيان، مذكرات وغيرها)، كما يجب إعادة الاعتبار لمادة التاريخ في كل المستويات، وتطوير وتحسين أدوات البحث من خلال البعثات العلمية أو التكوين في الخارج أو استضافة أساتذة أجانب مقن يشهد لهم بالكفاءة، للإسهام في تطوير أساليب البحث العلمي، ومثل هذه الإجراءات في اعتقادي تسهم بشكل فعال في ارتقاء البحوث التاريخية إلى مستوى الجزائر ذات الأهمية الجغرافية والاستراتيجية، دون أن ننسى ممثلاتنا الدبلوماسية التي يفترض أن يكون من بين إطاراتها مشتغلين في حقل التاريخ والبحث التاريخي، للترويج للجزائر وثقافتها وحضارتها وهويتها.

■ في الأخير، كيف يمكن للتاريخ أن يقدم لنا قراءة مختلفة وأكثر وضوحا للماضي، والحاضر، وبالتالي للمستقبل؟

■■ لما غزا نابليون بونابرت مصر، وهو في قلب معركة إمبابة الشهيرة، استحضر التاريخ وخطب في جنوده قائلا: "إنّ أربعين قرنا من الزمن تنظر إليكم من فوق الأهرام". وفي المقابل خطب قائد الجيش المصري مراد بك، خطبة مماثلة في جنوده، استحضر فيها التاريخ، وذكر جنوده بالتاريخ الإسلامي المجيد، فكلاهما استحضر الماضي لصناعة الحاضر، وتحقيق النصر الذي يمثل المستقبل، وأنا هنا أستشهد بهذا المثال لأقول: إذا كان الحاضر هو غرس الماضي، والمستقبل هو جني الحاضر، فإنّ قراءة التاريخ بشكل صحيح هو بناء للمستقبل وفق أسس سلمية تعزز اللحمة الوطنية والانتماء والاعتزاز بالجزائر كبلد له خصوصيات ومميزات، كبلد له قيمه وتاريخه وتراثه الغني والمتنوع بعاداته وثقافته ولغته، وهو أمر مميز لبلد فيه الكثير من الخير، والكثير من الرجال والنساء الذين يملكون القدرة والكفاءة والإخلاص والحب لهذا الوطن من أجل أن يكون في مصاف الدول الرائدة، ولكن بالعمل والعلم والصبر والمثابرة..الفرد تحركه فيه النسب والعائلة والعشيرة، والمجتمعات تحركها عوامل الشعور بالانتماء الجماعي.

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

الجزائر ثانية في البطولة العربية للروبوت

افتكت الجزائر المرتبة الثانية في البطولة العربية الـ14 للروبوت والذكاء الاصطناعي بقطر، وذلك من خلال الثنائي أحمد سبع وصادقي محمد، من جمعية "سهيل" لعلم الفلك وعلوم الفضاء بالأغواط، التي تنشط بمركز الترفيه العلمي لمديرية الشباب والرياضة بالولاية، حسبما أعلنت عنه وزارة الشباب والرياضة، التي أشارت إلى أن الجزائر احتلت المرتبة الثانية في المسابقة التي نظمتها وزارة التربية والتعليم العالي القطرية بمشاركة 16 دولة.